

C6
•I2515 m
•Z
•B1515 k

C6
B1515

15LmL

✓Folio

BP166

I53

J83634

1877

C6 .I2515m .Z .B1515h

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

21517 ★

McGILL
UNIVERSITY

3698969

پیر معین مطلق فیض تو خدای حق

کتابت متناهی طبع انوار برین طبع نظر سر دلایل قاطع اصل انشکال خفی و جلی عسی

حاشیه
عبد العلی بر میرزا
ملاحلال

تصحیح بر تفسیر لطیف کتاب طبع فون کک و اوقاف و میرزا و انوار و عبد العلی و توفیق میرزا

درین چاپخانه بعد کما نیر و انوار و توفیق میرزا

من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور
من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور
من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور

لقد قولنا اننا ارشدنا على ما يدل عليه تعديته الى وفي اختياره رخصه تعديته الى على تعديته
لقد قولنا اننا ارشدنا على ما يدل عليه تعديته الى وفي اختياره رخصه تعديته الى على تعديته
لقد قولنا اننا ارشدنا على ما يدل عليه تعديته الى وفي اختياره رخصه تعديته الى على تعديته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور
من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور
من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور

من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور
من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور
من تسمى في الفصول من اقام حاله في الامور

[illegible]

غنة في الحاشية ان المصدر مستعان بما سهاه اصل المصدر المجهول لا يظهر له عند
 تدقيق النظر وضم المعنى المصدرى قد يكون فعلا لا قد يكون فعلا اي تائرا وتائرا او وجود
 ونحوه ايضا فاعمال المعنى ان لم يكن من مقوله حقيقة واما لو كانت غير قارة الذات حتى
 يصير من حيث مقوله الفعل او الالفعل حقيقة في غير ظاهر كيف قد يكون كثير من المعاني
 المصدرية تارة وانما لا يصح للمصدر ان يكون له ما امرائنا قارة الذات ولا كونها
 ايضا كيف انما لا يصح للمصدر ان يكون له ما امرائنا قارة ولا كيف وقد صرح صدر الشيخ والمصدر
 انما حاصله بالمصدر الذي هو المحرك واذا عرفت هذا فاعلم ان في المحرك في الاول
 الحاشية القائمة بالحامد ويعبر عنها بتاثير في تشرع العقل عنها بقوة الصافي الحامد
 بها معنى يعبر عنه بستودن هو المصدر المعلوم ويشرع عنها بقوة تعلق هذه الحالة
 بالحكم ومعنى يعبر عنه بستودن هو المصدر المجهول وقوله المعنى المصدرى في المذهب
 المنعدين اي اقتصار على تفسير المصدر المعلوم لا الاصل ثم يشرع العقل بقيام هذه الحالة
 بالحامد كونه ذاتا متصفا بها وموالاتية وتعلقها بالحمود كونه ذاتا واقعا عليها
 المحمودة وموالاتية ثم قال الحامدية يرجع الى انصاف الذات بالحكم الذاتي الى وقوع
 المحمودة على الذات فاذا اخذ المصدر المعلوم مع نسبة الى الذات المبتهمة الداخلية في المشتق
 يكون بعينه المصدر المبني للفاعل واذا اخذ المصدر المجهول مع نسبة الى الذات المبتهمة
 يكون بعينه المصدر المبني للمفعول وهذا هو المعنى المقوله وكان معنى الآخرين ان يعنى ان
 معنى المبني للفاعل والمبني للمفعول هو بعينه معنى الاولين هما المصدر المعلوم والمجهول
 لكن لا مطلقا بل من حيث اضافتها الى الحامد والمحمود واذا لم يعتبر الاضافة فيها
 مستغنى ان لدخول النسبة والذات في الآخرين دون الاولين فافهم وتثبت ثم
 اللازم على العهد على كل تقدير فاعلم ان الحامد والحمود الكاملة او المحمودية الكاملة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

بسم الله تعالى فانه تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
مستعارة منه تعالى فهو المحمود الكامل ولا يقدر احد على ثناءه وحده على الكمال لا هو
فاحاديته الكمالية لا غير وكل على تقدير ارادة المصدر المجهول والمبني للمفعول
ان يكون اللام للاستغراق ايضا فان كل صفة كمالية للمخلوق انما هي لله تعالى اذ
هو المعطي فهو المحمود حقيقة فمن غير الله تعالى فانما حمده بما اعطاه الله تعالى فهو في حقيقة
الجميع الله سبحانه لكل محمودية وانما المخلوق في بادي النظر في حقيقة الله تعالى
واما اذ اراد المبني للفاعل والمصدر المعلوم فلا يصلح للاستغراق فان من كماليت
حاديته مخلوق بالفعول او هذه صفة نقص لا يليق نسبتها اليه سبحانه ولو بالاعتناء
نسب اليه بالغة ما يكون صفة كمال في لوفي المخلوق فقد ظهر لك وجه قوله في الحقيقة
اللام على هذه التقدير اي تقدير ارادة المبني للفاعل للعباد والمراذيل كمالية الكمال
فالمراد قصرنا التقدير على العباد الى التجاوز الى الاستغراق بهذا التقدير الكلام على طبق
مرامه وانما الحق ان ايجاد المخلوق لايجاد المصنوع من مصنوعات وشأن من شئونات
هو وان حمده بالفعال لكنه قصد تعظيمه وتجيده فهذا الحمد وان كان صفة نقص يعتبرا
ان تعلق بالمخلوق كونه بالفعال لكنه صفة كمال باعتبار تعظيمه وعلو شأنه
قد يهبط هذا الاعتبار نسب اليه سبحانه وقيل هذا كمالية له بالغة لا بعد فيه بل هو اجد
بالقبول فجميع الاحاديث وجميع المحموديات له سبحانه فاني اكون جاد في الحقيقة الا
هو ولا في لكون محمود على الحقيقة الا هو فبارك الله حسن احاديث المحمدين ان
ستنتهي فتح هذا المبحث فليكن بمثابة شرح الفصوص للشيخ العارف بيلين
جنبيدي قدس سره ثم انه اختار المصطفى المطول ان اللام مبنيا للجنس معللا بانه
الاصل لا سيما عدم قرينة الاستغراق واورد عليه ان اي مقام يناسب الاستغراق

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في
الاشارة الى قوله تعالى هو المتصف بالصفات الكمالية لا غير وكل صفة كمالية في غير في

والله اعلم
والله هو معنى قوله انما المفقود الاعتقاد فاخرج الى التطبيق فاصبحة بقوله فعلة اراد ١٢٠ موسى محمد اسمعيل

[illegible]

اية قائم به حقيقة او ادعاء يرتب عليه الحكم فهو هذا الاعتبار محمود عليه ومحكم عنه واعتبار
 انه سند له الحكم اذ لم يحمو وهو بهذا الاعتبار محمود به وحكاية فالتغاير بينهما اعتباري منه
 الحكمية والمحكي عنه غير حكمية والمحكي عنه الذين يتعملان في بيان صدق القضايا او كذبها
 فان المحكي عنه هنا ككون الموضوع في حد ذاته من غير اعتبارا معتبرا بحيث يصح شراعه
 للمحمول عنه او لا يصح وهو مخاير للحكاية التي هي نسبتها الحكاية بالذات والمحكي عنه
 بالمعنى الذي نحن بصدده نفس الوصف المسند وهذا المعنى يُعمم الانشاء والاخبار بل يتصور
 الساذجة وبهذا المعنى يقال ان الصورة العلمية حكايية على ما هو معروف وان الوصف الخواني
 حكايية عن الذات وهذا هو المراد مما نقل عنه في الحاشية هذا يعلم الانشاء والاخبار
 فان لا اوصاف بعد حكم اخبار كما ان الاخبار قبل الحكم اوصاف هذا انتهى والمحمو عليه
 عند الجمهور ما يكون باعنا على محم وهو قد يكون عين المحموب كما اذا اعطى السلطان اكل
 عطاية محموبه وقد يكون غيره كما اذا احمده في المثال المضروب بالشجاعة ولا يري هذا
 في تغير اصطلاحهم فائدة سوى التجنيب في تقرير المذاهب كما نبين انشاء الله تعالى
 على ان هذا الاصطلاح مبنى لكلام القوم هو قوة الخطاء عند المحصلين فافهم قوله الا
 ان يفرق المعنى بقيد في احدها بالاعتبارية دون الاخر وهو كما ترى قوله اعمى
 وجيش العظم الظاهري الخ محتمل ان يراد بالعظيم العظم الظاهري بالتجليل العظيم
 الباطني او يراد بالتعظيم اعم ويكون عطف التجليل عطف تفسيرية قوله ولا يخرج مدائح
 الشعراء الخ يعني ان انشاءه يبرح قاصدا من قبلك المخرج ومعتقد انه محمود فوجد فيه
 التعظيم الباطني فلا يخرج وانما المفقود الاعتقاد لنواهر معاني الفاظ ونواهر اوصاف
 به مبالغة وما نقل من السيد المحقق قدس سره اذ اعترض عن مطابقة الاعتقاد واللفظ
 افعال الخواارج كان سخرية واستهزاء لاحد فاعل اراد به انه اذا اعترض عن مطابقة

[illegible]

وغيره فبذلك العلم
برشته و طمان و مخالف
بلاغتباری و فی الثانی بالعبودیه
فما یستخرج من شعر اسرار المد
السید المیزان بقوله لا یخفی
طرح المیزان فی حاشیات آخره
لا یستخرج من شعر اسرار المد
السید المیزان بقوله لا یخفی
طرح المیزان فی حاشیات آخره

على ذلك الجمل صفة للاختياري وكل صفة للاختياري اختياري فالجمل اختياري ١٢
وكان الامر عند المشتري رحمه الله تعالى وهو المحمود عليه على هذا بطل القول الثالث كما لا يخفى ١٣

١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

الا عتقاد بان محذوف وقصود بالروح والافعال كما ترى ليس على ما ينبغي فانهم قوله
معتقدا بان لمواد اخر كما على الشارح بان الجمل صفة للفعل ومو اختياري محذوف عليه
غيات الحكم بان لا وسط غير مكر فليس هو مستند لا على قانون المنطق فليس بان
قياس المساواة فانه لو اريد المقدمه لا جملته وسمى ان صفة الاختياري اختيارية
فالجمل اختياري فانه لا يمنع هذه المقدمه كيف لا وكثير من صفات الاحوال الاختيارية
لا تكون اختياريه فكل شي شذبا اخر حسنا مو ان لمواد الجمل الفعل الجمل لانه
صفة للفعل لا يكون لا بالاختيار ثم انه اشار الى هذا التعديل بمل لفظ الجمل
على الاختياري ان وقع محذوف كما حمل المصنف اللفظ عليه في قول صاحب الكتاب
وان وقع محذوف عليه فالتشبيه في محذوف من اللفظ لا في كونه محذوف عليه فان قيل
ان الذي حمل المصنف على الاختياري محذوف عليه بهما حمل المحمود وبالفعل غير
مطابق فانهم قوله ولا يخفى ما فيه اخر لان كلمته قولنا كل فعل لا يكون بالاختيار
منسوبة واخرية لا تشبهه ولا الصغرى فانه يجوز ان يكون الجمل صفة للوصف
دون الفعل لكن لا يتحمل فان المتبادر من الجمل الفعل الجمل هو الظاهر فافهم
صفات الفعل الغالبه عليه المتبادر من الفعل في العرف الاختياري لا في تقسيم
الفعل الى الاختياري والاضطرابي لهذا المكان الوجودي فليس على الذي في الخارج
مع ان المتبادر منه الخارج الى الشارح بقوله لكن المقام خطابي ثم انه قد ناقش باننا
وان سئل ان المتبادر في العرف من مطلق الفعل الاختياري لكن لا يلزم منه متبادر
من الصفات الخارجية عليه قتال فيه قوله والمذاق من حيث انه الاول ان المحمود
فقط دون المحذوف به اختياري محذوف عليه سكونه لانه اخر فانه لا يتبادر على نفسه
عليه الباقي ثم الاول ان يرجع الى ان يجب ان يكون المحمود به عليه كلاما اختياريا

الا عتقاد بان محذوف وقصود بالروح والافعال كما ترى ليس على ما ينبغي فانهم قوله
معتقدا بان لمواد اخر كما على الشارح بان الجمل صفة للفعل ومو اختياري محذوف عليه
غيات الحكم بان لا وسط غير مكر فليس هو مستند لا على قانون المنطق فليس بان
قياس المساواة فانه لو اريد المقدمه لا جملته وسمى ان صفة الاختياري اختيارية
فالجمل اختياري فانه لا يمنع هذه المقدمه كيف لا وكثير من صفات الاحوال الاختيارية
لا تكون اختياريه فكل شي شذبا اخر حسنا مو ان لمواد الجمل الفعل الجمل لانه
صفة للفعل لا يكون لا بالاختيار ثم انه اشار الى هذا التعديل بمل لفظ الجمل
على الاختياري ان وقع محذوف كما حمل المصنف اللفظ عليه في قول صاحب الكتاب
وان وقع محذوف عليه فالتشبيه في محذوف من اللفظ لا في كونه محذوف عليه فان قيل
ان الذي حمل المصنف على الاختياري محذوف عليه بهما حمل المحمود وبالفعل غير
مطابق فانهم قوله ولا يخفى ما فيه اخر لان كلمته قولنا كل فعل لا يكون بالاختيار
منسوبة واخرية لا تشبهه ولا الصغرى فانه يجوز ان يكون الجمل صفة للوصف
دون الفعل لكن لا يتحمل فان المتبادر من الجمل الفعل الجمل هو الظاهر فافهم
صفات الفعل الغالبه عليه المتبادر من الفعل في العرف الاختياري لا في تقسيم
الفعل الى الاختياري والاضطرابي لهذا المكان الوجودي فليس على الذي في الخارج
مع ان المتبادر منه الخارج الى الشارح بقوله لكن المقام خطابي ثم انه قد ناقش باننا
وان سئل ان المتبادر في العرف من مطلق الفعل الاختياري لكن لا يلزم منه متبادر
من الصفات الخارجية عليه قتال فيه قوله والمذاق من حيث انه الاول ان المحمود
فقط دون المحذوف به اختياري محذوف عليه سكونه لانه اخر فانه لا يتبادر على نفسه
عليه الباقي ثم الاول ان يرجع الى ان يجب ان يكون المحمود به عليه كلاما اختياريا

الا عتقاد بان محذوف وقصود بالروح والافعال كما ترى ليس على ما ينبغي فانهم قوله
معتقدا بان لمواد اخر كما على الشارح بان الجمل صفة للفعل ومو اختياري محذوف عليه
غيات الحكم بان لا وسط غير مكر فليس هو مستند لا على قانون المنطق فليس بان
قياس المساواة فانه لو اريد المقدمه لا جملته وسمى ان صفة الاختياري اختيارية
فالجمل اختياري فانه لا يمنع هذه المقدمه كيف لا وكثير من صفات الاحوال الاختيارية
لا تكون اختياريه فكل شي شذبا اخر حسنا مو ان لمواد الجمل الفعل الجمل لانه
صفة للفعل لا يكون لا بالاختيار ثم انه اشار الى هذا التعديل بمل لفظ الجمل
على الاختياري ان وقع محذوف كما حمل المصنف اللفظ عليه في قول صاحب الكتاب
وان وقع محذوف عليه فالتشبيه في محذوف من اللفظ لا في كونه محذوف عليه فان قيل
ان الذي حمل المصنف على الاختياري محذوف عليه بهما حمل المحمود وبالفعل غير
مطابق فانهم قوله ولا يخفى ما فيه اخر لان كلمته قولنا كل فعل لا يكون بالاختيار
منسوبة واخرية لا تشبهه ولا الصغرى فانه يجوز ان يكون الجمل صفة للوصف
دون الفعل لكن لا يتحمل فان المتبادر من الجمل الفعل الجمل هو الظاهر فافهم
صفات الفعل الغالبه عليه المتبادر من الفعل في العرف الاختياري لا في تقسيم
الفعل الى الاختياري والاضطرابي لهذا المكان الوجودي فليس على الذي في الخارج
مع ان المتبادر منه الخارج الى الشارح بقوله لكن المقام خطابي ثم انه قد ناقش باننا
وان سئل ان المتبادر في العرف من مطلق الفعل الاختياري لكن لا يلزم منه متبادر
من الصفات الخارجية عليه قتال فيه قوله والمذاق من حيث انه الاول ان المحمود
فقط دون المحذوف به اختياري محذوف عليه سكونه لانه اخر فانه لا يتبادر على نفسه
عليه الباقي ثم الاول ان يرجع الى ان يجب ان يكون المحمود به عليه كلاما اختياريا

وسيلة بخلاف الدلالة الاولى فانها لا تستلزم السلوك عليها فانه قد يقع ما قيل في المتبادر
بالدلالة الاولى ما يكون على وسيلة موصولة بالذات تامته في الايصال وفي الثانية
وان كانت على وسيلة لكن الوسيلة ليست موصولة بالذات تامته في الايصال فما
الموصل التام للدلالة فحسب فيمنها تبائن كل ضرورة ان اشئين لا يكونان موصولين
تامين فاذا كانت نفس الدلالة موصولة تامته لا تكون الوسيلة تامته في الايصال وانما
الوسيلة تامته لا يكون للدلالة تامته في فيه كلاما او لا فلا بد ان يكون ما ذكره في العموم
بحسب الصدق فان الدلالة الثانية تخرج مفيدة بالنسبة الى الاولى في حصة لها و
الحكي لصدق على حصصه صدقها واطاها وهو غير مطلوب المحشى واما ثانيا فلان سلمنا
انه لا بد للدلالة من المدلول لكن لا يلزم منه ان يكون ذلك المدلول الوسيلة بل يجوز
ان يكون هو المطلوب او اعم منه ومن الوسيلة فحسب فيمكن تخلفها عن الدلالة على وسيلة
واما ثانيا فلانه وقع في كلمات الاكثر في نفسه المعنى الثاني الايصال الى المطلوب وهو
اعترضنا على ما قيل في الدلالة الثانية للاعتراض الثاني وليس بمتعلما
اعم من ان يكون بالدلالة على الوسيلة او بدونها فلا دلالة هناك ولا مدلول سوى
المطلوب امارا لبعافلا يستلزم ان يكون الوصول الى البغية من غير توسط الوسيلة مهيئا
كما كان شأن سؤل المدعى ذلك فانه خلق وهو وصل الى مدعى وجعل مشاءا اياه وان
يلتزم ذلك لثبوت ما هو ارفع منها قابل وقيل معنى العبارة ان المعنى الاول اعم مطلقا
من ان يكون تاما مطلقا او من وجه ولا يخفى باي من التكلف قوله لا يخرج فرفعنا
اورا انه ان اريد بالايصال الى الايصال بالقوة فكلمتا هما متماثلتان في كمالهما
الدلالة على الطريق تحقق منها كالا يصال بالقوة وان اريد بالفعل فكل هما
متماثلتان للوصول فلا تفرق في وجه الدفع ان المراد من الايصال الى الايصال بالفعل
كيف والا يصال بالقوة ليس الايصال بالتحقيق لكن الايصال في معنى الاول صفة

فانه كان واسلام الى الدوله
 الاولى كما في الرسول المعلوم
 يتحقق الدلالة الثانية في
 حقيقة الخلق في الخلق المعلوم
 فاما في الدلالة الثانية في
 حقيقة الخلق في الخلق المعلوم
 فاما في الدلالة الثانية في
 حقيقة الخلق في الخلق المعلوم

لقد قدوس ليس كذلك
لقد قدوس ليس كذلك
لقد قدوس ليس كذلك

الهدى اه منور في راه يافتن فهو لفظ مشترك فاعلم في آية المعنى الثاني بقبرية
وجود الهدية فافهم واما الاشتباه فلانه جعل معنى النقض فقد ان لم يفتي مع تحقق الهدية
وليس كذلك تقرروا ان لا يذهب عليك ان فيه اشتباها من المورد ولفظي فم قوله لان
المعنى الاول في القاموس ما هو يدعى في آية وندية كسرها اشارة فهدى في الهدى بده الله
الطريق وله واليه انتهى واذ كان المعنى الاول معني لغويا موضوعا له
بخصوصه كان حقيقة فيه فلو كان حقيقة في المعنى الثاني فاما ان يكون مقولا ليس
او موضوعا له ابتداء فيكون لفظ الهدية مشتركا فيها والنقل الاشارة خلاف لاصل
فمعين كونه معنى مجازا فانه لا يستدرك في البيان فافهم ولا تمتد الى ما قبل ان يكون
كون الاول معنى لغويا لان آية ما لم يمتد كون الاول معنى حقيقيا ولا يمتد مجازية المعنى
الاخر بل يجوز ان يكون الاخر المعنى حقيقيا لا انضم المقدمات المذكورة فلو قيل ابتداء
ان الاول معنى لغوي التالي بنية ونية اللفظ ليرد على لكن هذا دليل اخر اشار اليه بقوله
قد صرح المصنف في شرح المقاصد ان هذا هو المعنى بان كلام المصنف مضطرب فان
كلامه في حاشية الكشف ينادي على ان كلا المعنيين يتعمل فيها لفظ الهدية
في المحاورات وما في شرح المقاصد ليبيد ان المعنى الثاني معنى مختص لاصل له
في اللغة والعرف جوابه ان مقصوده في شرح المقاصد ان المعنى الثاني ليس
موضوعا له اما الحكم بالوضع بازاء من مختبرات بعض المتعزلة لاصل له عند اهل
اللسان وند الانبياء في ما في حاشية الكشف فانه انما لفظ الاستعمال فيه لا الوضع
مازاه واما ما في لو كان الحكم بكون الاستعمال مطلقا ولو مجازيا مختصا وليس كذلك
كيف ليس سماع الخبرات شرط في المجازات فاحداث مجاز ابتداء لا يكون مختصا بل
يكون على قانون اللغة فكيف يصح الحكم بالاختراع في الاستعمال المجازي فافهم

المعنى الاول هو المعنى الثاني

لا يمتد الى المعنى الثاني

لقد قدوس ليس كذلك
لقد قدوس ليس كذلك
لقد قدوس ليس كذلك

الهدى اه منور في راه يافتن فهو لفظ مشترك فاعلم في آية المعنى الثاني بقبرية
وجود الهدية فافهم واما الاشتباه فلانه جعل معنى النقض فقد ان لم يفتي مع تحقق الهدية
وليس كذلك تقرروا ان لا يذهب عليك ان فيه اشتباها من المورد ولفظي فم قوله لان
المعنى الاول في القاموس ما هو يدعى في آية وندية كسرها اشارة فهدى في الهدى بده الله
الطريق وله واليه انتهى واذ كان المعنى الاول معني لغويا موضوعا له
بخصوصه كان حقيقة فيه فلو كان حقيقة في المعنى الثاني فاما ان يكون مقولا ليس
او موضوعا له ابتداء فيكون لفظ الهدية مشتركا فيها والنقل الاشارة خلاف لاصل
فمعين كونه معنى مجازا فانه لا يستدرك في البيان فافهم ولا تمتد الى ما قبل ان يكون
كون الاول معنى لغويا لان آية ما لم يمتد كون الاول معنى حقيقيا ولا يمتد مجازية المعنى
الاخر بل يجوز ان يكون الاخر المعنى حقيقيا لا انضم المقدمات المذكورة فلو قيل ابتداء
ان الاول معنى لغوي التالي بنية ونية اللفظ ليرد على لكن هذا دليل اخر اشار اليه بقوله
قد صرح المصنف في شرح المقاصد ان هذا هو المعنى بان كلام المصنف مضطرب فان
كلامه في حاشية الكشف ينادي على ان كلا المعنيين يتعمل فيها لفظ الهدية
في المحاورات وما في شرح المقاصد ليبيد ان المعنى الثاني معنى مختص لاصل له
في اللغة والعرف جوابه ان مقصوده في شرح المقاصد ان المعنى الثاني ليس
موضوعا له اما الحكم بالوضع بازاء من مختبرات بعض المتعزلة لاصل له عند اهل
اللسان وند الانبياء في ما في حاشية الكشف فانه انما لفظ الاستعمال فيه لا الوضع
مازاه واما ما في لو كان الحكم بكون الاستعمال مطلقا ولو مجازيا مختصا وليس كذلك
كيف ليس سماع الخبرات شرط في المجازات فاحداث مجاز ابتداء لا يكون مختصا بل
يكون على قانون اللغة فكيف يصح الحكم بالاختراع في الاستعمال المجازي فافهم

الاول والثاني الاول
الثاني الثالث الرابع
الخامس السادس السابع
الثامن التاسع العاشر
الحادي عشر الثاني عشر
الثالث عشر الرابع عشر
الخامس عشر السادس عشر
السابع عشر الثامن عشر
التاسع عشر العشرون

قوله في قوله لا يصح لغيره حقيقة فان اهل اللغة لم يضعوا النكرة الواقعة في سياق النفي
لهذا النحوس لا انتفاء فافهم وقد قيل في توجيه كلامه محشى ان كلامه مبني على ضرب
الشيخ ابن الهمام فانه صرح في التحرير بان اطلاق الكلي على النفي حقيقة مطلقا و
حيث انه مع بعده جدد لا يصح فان قوله انما هو في الاثبات واما في النفي فهو يقول النكرة للعموم
وارادة فرد منه بخصوصه تخصيص مجازا فافهم قوله واما في المصنف شرح المقاصد
توجيه المحل ان خلق الالهة نوع من الهة امي الارشاد فان خلق الالهة ايضا
ارشاد واتي ما يوصل خلق الضلال ايضا نوع من الضلال فافهم بالهبة خلق الالهة
والايمان بالاضلال خلق الضلال من قبيل ارادة اخص بالعام فهو من قبيل حقيقة
فقال قوله ولا يتوهم ايضا ان التزام التقييد في تقرير التوهم ان المعنى الاول يفهم
واقيد لهديته باللام اذ في التقييد من امارات المجاز فيلزم كونه معنى مجازا وقد تم
انه حقيقي والجواب بان التقييد على نحو الاول التقييد بما هو من لوازم المعنى المتعقل
المعنى كالتقييد بالفاعل ونحوه والثاني ان يكون التقييد بحيث لو لاه لم يفهم هذا
المعنى بل يفهم غيره والتقييد ههنا من نحو الاول امارات المجاز النحوي الثاني بدأ
هو المراد ثم اورد على الجواب بان هذا التقييد من نحو الثاني فانه لو ترك هذا التقييد
يفهم المعنى الثاني على صرح به في حاشية الكتاب فنفى ان يكون هذا اعلانه المجاز
وانت لا تدرب عليك ان التقييد في المفعول ليس الا لان المعنى الاول لا يتعقل الا بالبيان
فان الارادة لا بد لها من مسمى يتعلق به الارادة فهذا التقييد لتوقف تعقل معنى المفعول
الا لانه لو لاه يفهم المعنى الاخر كيف لو حذف المسمى مطلقا من اللفظ والارادة بان
جعل نازلا منزلة الغير المتعدي الى المفعول الثاني يفهم المعنى الاول قطعا ولا يربطه
ساكنة عنه ولا يفهم المعنى الثاني على ما ذكره المصنف في تلك حاشية الا اذا عدي الى

قوله في قوله لا يصح لغيره حقيقة فان اهل اللغة لم يضعوا النكرة الواقعة في سياق النفي
لهذا النحوس لا انتفاء فافهم وقد قيل في توجيه كلامه محشى ان كلامه مبني على ضرب
الشيخ ابن الهمام فانه صرح في التحرير بان اطلاق الكلي على النفي حقيقة مطلقا و
حيث انه مع بعده جدد لا يصح فان قوله انما هو في الاثبات واما في النفي فهو يقول النكرة للعموم
وارادة فرد منه بخصوصه تخصيص مجازا فافهم قوله واما في المصنف شرح المقاصد
توجيه المحل ان خلق الالهة نوع من الهة امي الارشاد فان خلق الالهة ايضا
ارشاد واتي ما يوصل خلق الضلال ايضا نوع من الضلال فافهم بالهبة خلق الالهة
والايمان بالاضلال خلق الضلال من قبيل ارادة اخص بالعام فهو من قبيل حقيقة
فقال قوله ولا يتوهم ايضا ان التزام التقييد في تقرير التوهم ان المعنى الاول يفهم
واقيد لهديته باللام اذ في التقييد من امارات المجاز فيلزم كونه معنى مجازا وقد تم
انه حقيقي والجواب بان التقييد على نحو الاول التقييد بما هو من لوازم المعنى المتعقل
المعنى كالتقييد بالفاعل ونحوه والثاني ان يكون التقييد بحيث لو لاه لم يفهم هذا
المعنى بل يفهم غيره والتقييد ههنا من نحو الاول امارات المجاز النحوي الثاني بدأ
هو المراد ثم اورد على الجواب بان هذا التقييد من نحو الثاني فانه لو ترك هذا التقييد
يفهم المعنى الثاني على صرح به في حاشية الكتاب فنفى ان يكون هذا اعلانه المجاز
وانت لا تدرب عليك ان التقييد في المفعول ليس الا لان المعنى الاول لا يتعقل الا بالبيان
فان الارادة لا بد لها من مسمى يتعلق به الارادة فهذا التقييد لتوقف تعقل معنى المفعول
الا لانه لو لاه يفهم المعنى الاخر كيف لو حذف المسمى مطلقا من اللفظ والارادة بان
جعل نازلا منزلة الغير المتعدي الى المفعول الثاني يفهم المعنى الاول قطعا ولا يربطه
ساكنة عنه ولا يفهم المعنى الثاني على ما ذكره المصنف في تلك حاشية الا اذا عدي الى

قوله في قوله لا يصح لغيره حقيقة فان اهل اللغة لم يضعوا النكرة الواقعة في سياق النفي
لهذا النحوس لا انتفاء فافهم وقد قيل في توجيه كلامه محشى ان كلامه مبني على ضرب
الشيخ ابن الهمام فانه صرح في التحرير بان اطلاق الكلي على النفي حقيقة مطلقا و
حيث انه مع بعده جدد لا يصح فان قوله انما هو في الاثبات واما في النفي فهو يقول النكرة للعموم
وارادة فرد منه بخصوصه تخصيص مجازا فافهم قوله واما في المصنف شرح المقاصد
توجيه المحل ان خلق الالهة نوع من الهة امي الارشاد فان خلق الالهة ايضا
ارشاد واتي ما يوصل خلق الضلال ايضا نوع من الضلال فافهم بالهبة خلق الالهة
والايمان بالاضلال خلق الضلال من قبيل ارادة اخص بالعام فهو من قبيل حقيقة
فقال قوله ولا يتوهم ايضا ان التزام التقييد في تقرير التوهم ان المعنى الاول يفهم
واقيد لهديته باللام اذ في التقييد من امارات المجاز فيلزم كونه معنى مجازا وقد تم
انه حقيقي والجواب بان التقييد على نحو الاول التقييد بما هو من لوازم المعنى المتعقل
المعنى كالتقييد بالفاعل ونحوه والثاني ان يكون التقييد بحيث لو لاه لم يفهم هذا
المعنى بل يفهم غيره والتقييد ههنا من نحو الاول امارات المجاز النحوي الثاني بدأ
هو المراد ثم اورد على الجواب بان هذا التقييد من نحو الثاني فانه لو ترك هذا التقييد
يفهم المعنى الثاني على صرح به في حاشية الكتاب فنفى ان يكون هذا اعلانه المجاز
وانت لا تدرب عليك ان التقييد في المفعول ليس الا لان المعنى الاول لا يتعقل الا بالبيان
فان الارادة لا بد لها من مسمى يتعلق به الارادة فهذا التقييد لتوقف تعقل معنى المفعول
الا لانه لو لاه يفهم المعنى الاخر كيف لو حذف المسمى مطلقا من اللفظ والارادة بان
جعل نازلا منزلة الغير المتعدي الى المفعول الثاني يفهم المعنى الاول قطعا ولا يربطه
ساكنة عنه ولا يفهم المعنى الثاني على ما ذكره المصنف في تلك حاشية الا اذا عدي الى

فلاجل هذه الايرادات غير زور بان خير رفيق من لوازم التوفيق لان التوفيق لا يكون
الا خير رفيق فغير ممكن تحلل الجعل بين الشيء ولازمه وهو في قوة تحلل الجعل بين الشيء
وذا انما لا يرد انما يتم ثبوت ان خير رفيق من لوازم المهيئة ثم اورد ان هذا الوجه لو
لدل على الفساد لا على الركاكة فان الركاكة ماله نحو صفة وانت لا تدب عليك انه
يقتضي له نوع صحة بالتزام التجديد عن اخيره فوج لا يقتضي ذاتيا له ولا من لوازمه فان التوفيق
لمطلق المطلوب والمطلوب قد يكون شرا ايضا فاقابل فيه ثم نقى بهذا كلامه وموانه
انما يتم لو كان الجعل بمعنى التميز حتى يكون المجعول اليه خير رفيق وهو ممنوع بل يجوز ان
يكون معنى الخلق ويكون خير رفيق حال لا وخلق اما نصير الشيء موجودا كما يراه اهل
القائون ما يجعل المؤلف ورجع المجعول التوفيق والمجعول اليه الوجود فلا استحالة واما
اخراج نفس المهيئة والحقيقة من الليس الى الابرار اثر الخلق فمقرر نفس المهيئة في الواقع
بعد ما كان ليسا في حقيقتها ثم يتخرج منها الوجود وانترجع اللوازم والتوابع وبذلك
يراه الاشرافون فاقولون بما جعل البسيط وهذا الجعل لا يحتاج الى المجعول المحلل
بين الشيء وذاتياته ولا استحالة فيه اصلا اللهم الا ان يقال ان مقتضى قوله ان مقتضى
الجعل الذي وقع بعده امر ان صا كان محل احداهما على الآخر هو النصير وهو
استلزام المحال فلا بد من اكل على خلاف الظاهر من جعله معنى الخلق ويكون خير رفيق
حالا موكدة فيلزم الركاكة وليس المدعى الاطال قابل فيه قوله بعبارة الطرح حال
تعلق لنا بالتوفيق وبما يتقانا تعلقا بالتوفيق يوجب نصيرة بمعنى حجة مطلقة
وسببية او عينية لازمة فيلزم المجدور والتميز في واما اذا تعلق باخير نصير اخيره
مقصيدة وهو ليس ذاتيا ولا لازما كما اذا تعلق بالرفيق فلا يلزم الاستحالة ثم في
تعلقه بالتوفيق وباخير ركاكة من جهة اللفظ ايضا لان معمول المصدر لا يتقدم

في قوله لا يكون الا خير رفيق فغير ممكن تحلل الجعل بين الشيء ولازمه وهو في قوة تحلل الجعل بين الشيء
وذا انما لا يرد انما يتم ثبوت ان خير رفيق من لوازم المهيئة ثم اورد ان هذا الوجه لو
لدل على الفساد لا على الركاكة فان الركاكة ماله نحو صفة وانت لا تدب عليك انه
يقتضي له نوع صحة بالتزام التجديد عن اخيره فوج لا يقتضي ذاتيا له ولا من لوازمه فان التوفيق
لمطلق المطلوب والمطلوب قد يكون شرا ايضا فاقابل فيه ثم نقى بهذا كلامه وموانه
انما يتم لو كان الجعل بمعنى التميز حتى يكون المجعول اليه خير رفيق وهو ممنوع بل يجوز ان
يكون معنى الخلق ويكون خير رفيق حال لا وخلق اما نصير الشيء موجودا كما يراه اهل
القائون ما يجعل المؤلف ورجع المجعول التوفيق والمجعول اليه الوجود فلا استحالة واما
اخراج نفس المهيئة والحقيقة من الليس الى الابرار اثر الخلق فمقرر نفس المهيئة في الواقع
بعد ما كان ليسا في حقيقتها ثم يتخرج منها الوجود وانترجع اللوازم والتوابع وبذلك
يراه الاشرافون فاقولون بما جعل البسيط وهذا الجعل لا يحتاج الى المجعول المحلل
بين الشيء وذاتياته ولا استحالة فيه اصلا اللهم الا ان يقال ان مقتضى قوله ان مقتضى
الجعل الذي وقع بعده امر ان صا كان محل احداهما على الآخر هو النصير وهو
استلزام المحال فلا بد من اكل على خلاف الظاهر من جعله معنى الخلق ويكون خير رفيق
حالا موكدة فيلزم الركاكة وليس المدعى الاطال قابل فيه قوله بعبارة الطرح حال
تعلق لنا بالتوفيق وبما يتقانا تعلقا بالتوفيق يوجب نصيرة بمعنى حجة مطلقة
وسببية او عينية لازمة فيلزم المجدور والتميز في واما اذا تعلق باخير نصير اخيره
مقصيدة وهو ليس ذاتيا ولا لازما كما اذا تعلق بالرفيق فلا يلزم الاستحالة ثم في
تعلقه بالتوفيق وباخير ركاكة من جهة اللفظ ايضا لان معمول المصدر لا يتقدم

في قوله لا يكون الا خير رفيق فغير ممكن تحلل الجعل بين الشيء ولازمه وهو في قوة تحلل الجعل بين الشيء
وذا انما لا يرد انما يتم ثبوت ان خير رفيق من لوازم المهيئة ثم اورد ان هذا الوجه لو
لدل على الفساد لا على الركاكة فان الركاكة ماله نحو صفة وانت لا تدب عليك انه
يقتضي له نوع صحة بالتزام التجديد عن اخيره فوج لا يقتضي ذاتيا له ولا من لوازمه فان التوفيق
لمطلق المطلوب والمطلوب قد يكون شرا ايضا فاقابل فيه ثم نقى بهذا كلامه وموانه
انما يتم لو كان الجعل بمعنى التميز حتى يكون المجعول اليه خير رفيق وهو ممنوع بل يجوز ان
يكون معنى الخلق ويكون خير رفيق حال لا وخلق اما نصير الشيء موجودا كما يراه اهل
القائون ما يجعل المؤلف ورجع المجعول التوفيق والمجعول اليه الوجود فلا استحالة واما
اخراج نفس المهيئة والحقيقة من الليس الى الابرار اثر الخلق فمقرر نفس المهيئة في الواقع
بعد ما كان ليسا في حقيقتها ثم يتخرج منها الوجود وانترجع اللوازم والتوابع وبذلك
يراه الاشرافون فاقولون بما جعل البسيط وهذا الجعل لا يحتاج الى المجعول المحلل
بين الشيء وذاتياته ولا استحالة فيه اصلا اللهم الا ان يقال ان مقتضى قوله ان مقتضى
الجعل الذي وقع بعده امر ان صا كان محل احداهما على الآخر هو النصير وهو
استلزام المحال فلا بد من اكل على خلاف الظاهر من جعله معنى الخلق ويكون خير رفيق
حالا موكدة فيلزم الركاكة وليس المدعى الاطال قابل فيه قوله بعبارة الطرح حال
تعلق لنا بالتوفيق وبما يتقانا تعلقا بالتوفيق يوجب نصيرة بمعنى حجة مطلقة
وسببية او عينية لازمة فيلزم المجدور والتميز في واما اذا تعلق باخير نصير اخيره
مقصيدة وهو ليس ذاتيا ولا لازما كما اذا تعلق بالرفيق فلا يلزم الاستحالة ثم في
تعلقه بالتوفيق وباخير ركاكة من جهة اللفظ ايضا لان معمول المصدر لا يتقدم

[illegible]

[illegible]

وقد تقرر عند هذا ان التوجه والالتفات يتعلقان اولاً بالذات الى الطبيعة حيث
الاستحاطة مع الافراد وانت لا يذهب عليك ان المقصود يحكم على الفاظ المرتبة او المعاني المرتبة
ترتيباً خاصاً وهذه الفاظ والمعاني كذا في الحكم في هذا المرتبة الكلية قطعاً لكن في المرتبة
قد تصور بالذات او بالوجه فان علم الموضوع بالذات ليس شرطاً فالذات هي التي قال المحقق في
ان الحكم في المحصورة ليس على الافراد بل على جعل عنوانها سواء كان ذلك العنوان مقصوراً
بالوجه او بالذات فبما فيه فان الدليل الذي اقامه من ان الحاصل والمستصور بالذات
العنوان وان الافراد فهو المحكوم عليه لوم لا فادان لا يصح تصور الموضوع بالوجه وقد لوجه بان
بشيء محض الكلام ههنا على المشهور من ان الحكم على الافراد وان كان المقصور عنوان فافهم
فان قلت لا احد ان يترجم ان المحكوم عليه لغاية تهذيب الكلام لوجه والتمثيل في الوجود
كما قال في المحصورة قلت لا يصح للمحكوم عليه الا ما هو مشترك اليه بهذا فان كان ذلك لوجه
فما المقصود عند التعبير بهذا الا يصح جعل عنوانه الذي لوجه شي يصير محكوماً عليه بالعرض والامتناع اصلاً
وان كان لوجه فليس هو محلاً ومعلوماً بالذات فلا يصح كونه محكوماً عليه فلا بد من البناء على
المشهور فافهم قوله وان كان عبارة عن ملاحظة الذهن من غير انما كان كون التفات الذهن بالذات
عند حصولها من اظهر وانما كان انخفاء في نحو من التفات فيما احصل بالوجه على قوله لان في
علم الشيء بالوجه يعني ان الوجود في علم الشيء بالوجه تصور بالذات ثمارة لملاحظة ذي الوجود
فيكون المقصود هو ذو الوجود وهو ملتفت اليه بالذات فالالتفات الى الالفاظ والمعاني المتضمنين
بالذات وان حصل بالعرض حصول الوجود ومن ههنا ظهر لك ان ليس من شأن العقل ان يقبل
التخصيص بالعلم بالوجه كما ينظم من الاستدلال ليس من شأن العقل فافهم قوله فالالتفات
ثمارة عقلية اخرى الاشارة اشارتان عقلية وهي تعيين العقل الشيء بدون حوته وحس واثارة
حسية وهي تعيين الشيء وتسميته بوجهه احس سواء كان ذلك الشيء محسوساً بالذات وبالعرض

وقد تقرر عند هذا ان التوجه والالتفات يتعلقان اولاً بالذات الى الطبيعة حيث
الاستحاطة مع الافراد وانت لا يذهب عليك ان المقصود يحكم على الفاظ المرتبة او المعاني المرتبة
ترتيباً خاصاً وهذه الفاظ والمعاني كذا في الحكم في هذا المرتبة الكلية قطعاً لكن في المرتبة
قد تصور بالذات او بالوجه فان علم الموضوع بالذات ليس شرطاً فالذات هي التي قال المحقق في
ان الحكم في المحصورة ليس على الافراد بل على جعل عنوانها سواء كان ذلك العنوان مقصوراً
بالوجه او بالذات فبما فيه فان الدليل الذي اقامه من ان الحاصل والمستصور بالذات
العنوان وان الافراد فهو المحكوم عليه لوم لا فادان لا يصح تصور الموضوع بالوجه وقد لوجه بان
بشيء محض الكلام ههنا على المشهور من ان الحكم على الافراد وان كان المقصور عنوان فافهم
فان قلت لا احد ان يترجم ان المحكوم عليه لغاية تهذيب الكلام لوجه والتمثيل في الوجود
كما قال في المحصورة قلت لا يصح للمحكوم عليه الا ما هو مشترك اليه بهذا فان كان ذلك لوجه
فما المقصود عند التعبير بهذا الا يصح جعل عنوانه الذي لوجه شي يصير محكوماً عليه بالعرض والامتناع اصلاً
وان كان لوجه فليس هو محلاً ومعلوماً بالذات فلا يصح كونه محكوماً عليه فلا بد من البناء على
المشهور فافهم قوله وان كان عبارة عن ملاحظة الذهن من غير انما كان كون التفات الذهن بالذات
عند حصولها من اظهر وانما كان انخفاء في نحو من التفات فيما احصل بالوجه على قوله لان في
علم الشيء بالوجه يعني ان الوجود في علم الشيء بالوجه تصور بالذات ثمارة لملاحظة ذي الوجود
فيكون المقصود هو ذو الوجود وهو ملتفت اليه بالذات فالالتفات الى الالفاظ والمعاني المتضمنين
بالذات وان حصل بالعرض حصول الوجود ومن ههنا ظهر لك ان ليس من شأن العقل ان يقبل
التخصيص بالعلم بالوجه كما ينظم من الاستدلال ليس من شأن العقل فافهم قوله فالالتفات
ثمارة عقلية اخرى الاشارة اشارتان عقلية وهي تعيين العقل الشيء بدون حوته وحس واثارة
حسية وهي تعيين الشيء وتسميته بوجهه احس سواء كان ذلك الشيء محسوساً بالذات وبالعرض

فان قلت لا احد ان يترجم ان المحكوم عليه لغاية تهذيب الكلام لوجه والتمثيل في الوجود
كما قال في المحصورة قلت لا يصح للمحكوم عليه الا ما هو مشترك اليه بهذا فان كان ذلك لوجه
فما المقصود عند التعبير بهذا الا يصح جعل عنوانه الذي لوجه شي يصير محكوماً عليه بالعرض والامتناع اصلاً
وان كان لوجه فليس هو محلاً ومعلوماً بالذات فلا يصح كونه محكوماً عليه فلا بد من البناء على
المشهور فافهم قوله وان كان عبارة عن ملاحظة الذهن من غير انما كان كون التفات الذهن بالذات
عند حصولها من اظهر وانما كان انخفاء في نحو من التفات فيما احصل بالوجه على قوله لان في
علم الشيء بالوجه يعني ان الوجود في علم الشيء بالوجه تصور بالذات ثمارة لملاحظة ذي الوجود
فيكون المقصود هو ذو الوجود وهو ملتفت اليه بالذات فالالتفات الى الالفاظ والمعاني المتضمنين
بالذات وان حصل بالعرض حصول الوجود ومن ههنا ظهر لك ان ليس من شأن العقل ان يقبل
التخصيص بالعلم بالوجه كما ينظم من الاستدلال ليس من شأن العقل فافهم قوله فالالتفات
ثمارة عقلية اخرى الاشارة اشارتان عقلية وهي تعيين العقل الشيء بدون حوته وحس واثارة
حسية وهي تعيين الشيء وتسميته بوجهه احس سواء كان ذلك الشيء محسوساً بالذات وبالعرض

[illegible][illegible]

١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠

من حيث هي فانه لا يتقبل مرتبة طبيعية تعرض للشخص بل يتأخر كوجودها في محسوسة
الشخص بعينها محسوسة الطبيعة ووقعها في غاية الزم من محسوسة الطبيعة الطابع حين صحتها
للعوارض خصوصية من الالين والوضع وهذا مرتبة الشخص لا يلزم منه محسوسة الطبيعة
مع قطع النظر عن تلك العوارض التي هي مرتبة الكلي الطبيعي قال هذا الدافع ونظره في

من حيث هي فانه لا يتقبل مرتبة طبيعية تعرض للشخص بل يتأخر كوجودها في محسوسة
الشخص بعينها محسوسة الطبيعة ووقعها في غاية الزم من محسوسة الطبيعة الطابع حين صحتها
للعوارض خصوصية من الالين والوضع وهذا مرتبة الشخص لا يلزم منه محسوسة الطبيعة
مع قطع النظر عن تلك العوارض التي هي مرتبة الكلي الطبيعي قال هذا الدافع ونظره في
من حيث هي فانه لا يتقبل مرتبة طبيعية تعرض للشخص بل يتأخر كوجودها في محسوسة
الشخص بعينها محسوسة الطبيعة ووقعها في غاية الزم من محسوسة الطبيعة الطابع حين صحتها
للعوارض خصوصية من الالين والوضع وهذا مرتبة الشخص لا يلزم منه محسوسة الطبيعة
مع قطع النظر عن تلك العوارض التي هي مرتبة الكلي الطبيعي قال هذا الدافع ونظره في

من حيث هي فانه لا يتقبل مرتبة طبيعية تعرض للشخص بل يتأخر كوجودها في محسوسة
الشخص بعينها محسوسة الطبيعة ووقعها في غاية الزم من محسوسة الطبيعة الطابع حين صحتها
للعوارض خصوصية من الالين والوضع وهذا مرتبة الشخص لا يلزم منه محسوسة الطبيعة
مع قطع النظر عن تلك العوارض التي هي مرتبة الكلي الطبيعي قال هذا الدافع ونظره في

من حيث هي فانه لا يتقبل مرتبة طبيعية تعرض للشخص بل يتأخر كوجودها في محسوسة
الشخص بعينها محسوسة الطبيعة ووقعها في غاية الزم من محسوسة الطبيعة الطابع حين صحتها
للعوارض خصوصية من الالين والوضع وهذا مرتبة الشخص لا يلزم منه محسوسة الطبيعة
مع قطع النظر عن تلك العوارض التي هي مرتبة الكلي الطبيعي قال هذا الدافع ونظره في

قوله في الجواب ان لا يحصل في الطبيعة
 من حصول شي في نفس ادراك اياه بل ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 الشخص وهو بعينه الكلي الطبيعي فقد حصل فيها الكلي الطبيعي فهو محسوس قلت لا يلزم
 من حصول شي في نفس ادراك اياه بل ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 المذركات الا ترى ان يحصل المذوق في الذائق مع الطعم واللون لا يدرك به الا الطعم
 فحصل الكلي الطبيعي في الحاسة لا يوجد ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 من ماعقل التحقيق ان موضوع الماهية محسوس بالذات بخلاف موضوع الطبيعة لان موضوع
 الماهية نفس الشيء من حيث هو ولا يتغير في المخلوط فافهم قيل الكلي الطبيعي محسوس
 بالعرض محسوسية الشخص فان احس كيتعلق بالذات بالشخص كك بالعرض بالكلية
 الطبيعي محسوسية بالعرض كفيه للاشارة وقالنا قلنا المحسوسية شي قد يكون محسوسا بالذات
 بمعنى نفى الواسطة في الثبوت والعروض كالاضواء وقد يكون محسوسا بالذات بمعنى
 نفى الواسطة في العروض مع وجودها في الثبوت كالالوان والسطوح وقد يكون محسوسا
 بالعرض بواسطة في العروض وانت لا يذهب عليك ان المحسوسية عبارة عن الادراك
 وتمييزه بحس فان كان هذا التمييز بالذات بان يتعلق احس اولاه بالذات وتمييزه فاشي
 محسوس بالذات ان كان بالعرض بان يتعلق احس شي آخر بالذات وتمييزه فاشي
 تميزه شي اخر وادراكه فهو محسوس بالعرض والطبيعة من حيث هي اي لا يابى التكملة وتمييزه
 بالذات عند احس لا بالعرض تميز الشخص فليس له تميز عند احس اصلا فلا يكون محسوسا اصلا
 هذا ما يقتضيه النظر العقلي ثم في اعتبارها القسم الاول من محسوس بالذات فانه المحسوسية
 امر ممكن فلا بد لثبوت شي من علته وهي الواسطة في الثبوت فلامعنى نفى الواسطة في الثبوت
 فافهم وقد يجب ان مطلق المحسوسية غير كافية للاشارة بل فقط بذل لا بد ان يكون بحيث
 لا يصلح ان يكون مدركا لغيره احس والكليات والكانت محسوسية الطبيعة الطابع لكنها
 صالحة لان يدرك بالعقل صرف من دون واسطة آله شي محس فلا يكفي محسوسية الطابع

قوله في الجواب ان لا يحصل في الطبيعة
 من حصول شي في نفس ادراك اياه بل ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 الشخص وهو بعينه الكلي الطبيعي فقد حصل فيها الكلي الطبيعي فهو محسوس قلت لا يلزم
 من حصول شي في نفس ادراك اياه بل ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 المذركات الا ترى ان يحصل المذوق في الذائق مع الطعم واللون لا يدرك به الا الطعم
 فحصل الكلي الطبيعي في الحاسة لا يوجد ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 من ماعقل التحقيق ان موضوع الماهية محسوس بالذات بخلاف موضوع الطبيعة لان موضوع
 الماهية نفس الشيء من حيث هو ولا يتغير في المخلوط فافهم قيل الكلي الطبيعي محسوس
 بالعرض محسوسية الشخص فان احس كيتعلق بالذات بالشخص كك بالعرض بالكلية
 الطبيعي محسوسية بالعرض كفيه للاشارة وقالنا قلنا المحسوسية شي قد يكون محسوسا بالذات
 بمعنى نفى الواسطة في الثبوت والعروض كالاضواء وقد يكون محسوسا بالذات بمعنى
 نفى الواسطة في العروض مع وجودها في الثبوت كالالوان والسطوح وقد يكون محسوسا
 بالعرض بواسطة في العروض وانت لا يذهب عليك ان المحسوسية عبارة عن الادراك
 وتمييزه بحس فان كان هذا التمييز بالذات بان يتعلق احس اولاه بالذات وتمييزه فاشي
 محسوس بالذات ان كان بالعرض بان يتعلق احس شي آخر بالذات وتمييزه فاشي
 تميزه شي اخر وادراكه فهو محسوس بالعرض والطبيعة من حيث هي اي لا يابى التكملة وتمييزه
 بالذات عند احس لا بالعرض تميز الشخص فليس له تميز عند احس اصلا فلا يكون محسوسا اصلا
 هذا ما يقتضيه النظر العقلي ثم في اعتبارها القسم الاول من محسوس بالذات فانه المحسوسية
 امر ممكن فلا بد لثبوت شي من علته وهي الواسطة في الثبوت فلامعنى نفى الواسطة في الثبوت
 فافهم وقد يجب ان مطلق المحسوسية غير كافية للاشارة بل فقط بذل لا بد ان يكون بحيث
 لا يصلح ان يكون مدركا لغيره احس والكليات والكانت محسوسية الطبيعة الطابع لكنها
 صالحة لان يدرك بالعقل صرف من دون واسطة آله شي محس فلا يكفي محسوسية الطابع

قوله في الجواب ان لا يحصل في الطبيعة
 من حصول شي في نفس ادراك اياه بل ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 الشخص وهو بعينه الكلي الطبيعي فقد حصل فيها الكلي الطبيعي فهو محسوس قلت لا يلزم
 من حصول شي في نفس ادراك اياه بل ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 المذركات الا ترى ان يحصل المذوق في الذائق مع الطعم واللون لا يدرك به الا الطعم
 فحصل الكلي الطبيعي في الحاسة لا يوجد ادراك كل حاسة من صورته ادراك بعض
 من ماعقل التحقيق ان موضوع الماهية محسوس بالذات بخلاف موضوع الطبيعة لان موضوع
 الماهية نفس الشيء من حيث هو ولا يتغير في المخلوط فافهم قيل الكلي الطبيعي محسوس
 بالعرض محسوسية الشخص فان احس كيتعلق بالذات بالشخص كك بالعرض بالكلية
 الطبيعي محسوسية بالعرض كفيه للاشارة وقالنا قلنا المحسوسية شي قد يكون محسوسا بالذات
 بمعنى نفى الواسطة في الثبوت والعروض كالاضواء وقد يكون محسوسا بالذات بمعنى
 نفى الواسطة في العروض مع وجودها في الثبوت كالالوان والسطوح وقد يكون محسوسا
 بالعرض بواسطة في العروض وانت لا يذهب عليك ان المحسوسية عبارة عن الادراك
 وتمييزه بحس فان كان هذا التمييز بالذات بان يتعلق احس اولاه بالذات وتمييزه فاشي
 محسوس بالذات ان كان بالعرض بان يتعلق احس شي آخر بالذات وتمييزه فاشي
 تميزه شي اخر وادراكه فهو محسوس بالعرض والطبيعة من حيث هي اي لا يابى التكملة وتمييزه
 بالذات عند احس لا بالعرض تميز الشخص فليس له تميز عند احس اصلا فلا يكون محسوسا اصلا
 هذا ما يقتضيه النظر العقلي ثم في اعتبارها القسم الاول من محسوس بالذات فانه المحسوسية
 امر ممكن فلا بد لثبوت شي من علته وهي الواسطة في الثبوت فلامعنى نفى الواسطة في الثبوت
 فافهم وقد يجب ان مطلق المحسوسية غير كافية للاشارة بل فقط بذل لا بد ان يكون بحيث
 لا يصلح ان يكون مدركا لغيره احس والكليات والكانت محسوسية الطبيعة الطابع لكنها
 صالحة لان يدرك بالعقل صرف من دون واسطة آله شي محس فلا يكفي محسوسية الطابع

التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس

كان في نفي الوجود بالعرض قائل قوله وتحتبه ان التعيين معتبر في المحرر على ان حد
المفطين القاتنين بلا فطين المعاني القائمة بزمين احدا لا يوجب اعتبار الوجود الزائد
في مفاهيم هذه الاسماء فان هذه الوجود وحده بالمحمول كما يقال زيد وكبر واحد في الانساق
ولا بد للعلم بحسب من تعين اذ على هذا انما هذا التعيين جميع المفاهيم فيه بحيث يقال ان
يقول ان يعرف لا يحدد يدا وكبر امر واحد بخلاف اللفظ القائم بلا فطين او معنى القائم
بزمين فحينها تعين اذ على تعين الطبيعة الذي هو وحدة بالمحمول لكن لا يجب على من له
اوفي تدبر ان اللفظ اعتبر فيه تخصيص من كل لوجه سوى تعين الموضوع و هذا التعيين
صالح لتعينات كثيرة حسب تعينات الموضوع فوحدة هذا الكل مثل وحدة الانسان في
نفسه لا اوجب كون اللفظ الموضوعه مازاية معارفه او اعلاما واما عدم علمه فاعرف ان نحو
من التعدي فلهذا فلهذا من تعين اللفظ فلا اعتبار بحسب ان بل يعرف بل يقول ان
الذي يشتمل على ثبات لا عرض في نحو من التعيين لمعاني هذه الاسماء وهذا القدر لا يكفي للعلمية
التي لا بد فيها من قول هذا التعيين في معاني هذه اللفظ حتى يكون مدلول اللفظ
المستعين لم يثبت بعد من ههنا ظهر كفساد راي من علم انها اعلام تتخاص وتشتاط
ان لكنا كما التمهيد يك يصدق على مسكة مسكة ووجه جمل على المجموع وهو شخص واحد هو
فاسد فان المجموع ليس شخصا تعدد وجوداته في اذ ان كثيرة وفي لافطين كثيرين بعد
الوجودات لا تتركز لعدم الشخصيات قوله من قبيل اعلام الاجناس نخرج هذا الرامي
سيف فان اعلام الاجناس انما تعتبر للضرورة اللفظية كوجود لوازم المعرفة كالعلم
التقدير في الضرورة ههنا بل وجد لفظ القرآن منصرف كون الالف والنون اتمين
فلا علمية هناك لا شخصية ولا جنسية فافهم قوله وليست من قبيل اخر ههنا اربع جمالات
الاول ان يكون اسمي الكتب موضوعه لتعينات الغير الشخصية من الالفاظ والمعاني

التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس

التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس

التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس

التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس
التي لا بد من العلم بالاجناس

[illegible]

وحيث ان يكون مضمون المتعدي الشخصية منها ان كانت ان يكون مضمونها مبنية من حيث هي هي الاربعة ان تكون مضمونة
للفرد المتشرفه اطلاقا لثمة لا في فقهه الاول او الثاني الى بطلان الثاني بقوله انها عرض الى بطلان الآخرين بقوله فان
مضمونه في نفسه فان لا يقتضي تعيينا ومبنيا اذ يجوز ان يكون اطلاق الوحدة عليه اعتبارا بالوحدة او باعتبار
وغيره لا باعتبار الوحدة الذهنية فلو كان كذلك لم يكن جميع الاسماء علامات اجناسا الا ان يقرب هذا الحق
ليس طابقا بالقياس الى وقوع النزاع فيه من المعلوم بالضرورة ان هذه الاسماء تطلق على الاشياء بخلافه في الذهن
من حيث انها خافرة في الذهن من ذلك الال للوحدة وذهنية فكونها علامات اجناسا فان يعلق قصد تصنيفها بالاعتبار
احصوا الذهني ليست جهة الاسماء الى ان ذلك لا يشهد بالضرورة وان كان لها وحدة اخرى قوله لا في نفس علم الاجناس
الاول من قبيل اسما واجناسا وجود معرفة علامتها في هذه الاسماء قوله على اختلاف القولين فبحسب ان اسما واجناسا
المضمونة مضمونة للطبيعة من حيث هي للفرد المتشرفه من بعض الى الاول اليه من اكثر اهل العربية ومنه يخرجون
الى انها للفرد المتشرفه اليه الى الاصول النزاع في حال التنكير يستوفى في موضوعه اما علم الجنب من موضوع عند اكثر
مطليعه من حيث هي لكن باعتبار حضورها في الذهن من حيث هي فيه فلو لم يدر لول المعبر بلام كمن احد الان شاء
بذلك اللام ومنها يجوز للفظ بعضهم قالوا انه موضوع للفرد المتشرفه وهو ما لم يدر اليه من اين يتبدى كلامه من حيث
كل قال البعض انه موضوع للشخص الذي لا يتحقق التعريف ذلك لوضوح هذا كان اطلاق الاسماء على الاشياء
الوجود في الخارج مجازا ولم يدر اليه احد فافهم قوله واقع في كلام المولدين من جهة هذا على اطلاق كونها علامات
اجناسا بانها يصح دخول اللام عليها يصح ضابطها فلا بد ان يكون قبل دخول اللام عليها لا ضافة تكرار الالاصح
لام عليها ولا يصح ضابطها فاحاب الحشى بوجهين الاول وقوع في كلام المولدين فلا اعتبار به فلا غلط في
ذلك عطفه في وقوع في كلامه كالتوريت الانجيل والربو والاشياء في الاصل اصنافا فدخلوا اللام باعتبار
عالم الال ثم ان الاستدلال من اجله قصر فان دخول اللام على الاعلام يصح سوى لفظ محمد صلى الله عليه وسلم
سوى لفظ علي رضي الله عنه من امه الكرام وكذا يصح ضافة الاعلام بعد التجديد عن التعريف قبله ايضا كما يقال
عمر ابي عمر الذي هو سيدنا محمد في مهات امونا ومحمد على الدنيا والدين صلى الله عليه وسلم في قوله
الاول ثم اذا كان اجاز في لينة او لا وتقتضيه ايضا وفي بعضه قول الله ان هذا الكلام عند غايته

[illegible][illegible]

١٥
 انما بيان الحاصل في كلامه
 ان في كلامه بسلامة
 ظاهر ان شاء الله تعالى
 من قضاة الامم الذين لا
 يفترون اوهام وان فقدوا
 من قضاة الامم الذين لا
 ليس من القضاة الذين
 كون القضاة الذين
 الذي هو في القضاة
 القضاة الذين

بيان فاعلم ان هذا الكتاب هو كتاب تصنيف في علم المنطق وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم

ان تصنيف هذا الكتاب هو كتاب تصنيف في علم المنطق وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم

هذا الكتاب هو كتاب تصنيف في علم المنطق وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم

بيان حاصل المعنى لا يمان جمل الاعراب قوله اما ان في فهو كما سطر الخ اي كليل علم ان الخ شرح فمختلفة في البعض كما ترى عليه وكلامه في حروف اخرى من كتاب ترمي لا يظهر وجه جمل قوله اما تجوز ان يكون المراد باسم الاشارة وجه البعدان بخلاف تيساق اليه لانه من في مثل المقام فلان متبادر الاشارة الى الكتابين ان تصنيف الذي هو فصل تصنيف لان تصنيف معنى انترعي غير محسوس لان الكتاب لا يشار اليه غير محسوس والاشارة هي هنا شارة عقيدته كما ترى في المعقول منزلة المشهور فلو كان تصنيف غير محسوس لا يمنع الاشارة ايضا فافهم قوله الاول كما اشار اليه الى ان يظهر منه ان الثاني صحيح ايضا لكنه غير اولي هذا لا يصح الا اذا كان تصنيف منزلة واحدة من تصنيف الكلام فان المعاني المصدرية لا يصح جعلها الا على حصة واحدة شيء هو في غير انحاء قوله سطر ان في الثاني ان الخ هذا انما يتم لو ثبت من الخ اولية حذف الخ من حذف ابتدا والقائم مقامه تصنيف اليه قوله الطرف كان متعلقا الطرف كان متعلقا بالتهذيب في غير طرف له ولتهذيب تحريك لم يطق والكلام في تهيجان كما في هذا الكتاب توافق الاول عن الثاني كما في كتب الفنون لاخر واقرق الثاني عن الاول كما في كتب الفنون لاخر لكن البيان لا يفيد لهم من وجه الصديق بل لا يصح ان يتصادق بهما ولا يكون الا اذا كان احدهما لاخر والذاتية ميان في العموم من وجه الصديق وان كان مستقرا فان الطرف لا يصير تهذيب الذي يرجع الى الكتاب الذي اثير اليه بهذا المعنى ان تحريك لم يطق والكلام متعلق معه في العكس قوله حاصل المعنى الخ فيه اشارة الى ان مقصود التهذيب ذكر حاصل المعنى لا وجه الاعراب قوله وجه لها سطر ولذا اقتصار التهذيب عليه قوله لان الخ اللغوي الخ يعني ان معنى التقريل لزم فهم من كونه ههنا فان الكلام المهذب تقرب خطا والافهام ترك فيه ما ينبغي او زيد فيه لا ينبغي به فلا يكون ههنا ووجه لا يبين الطرفية فان الطرف في الاكثر يكون مخصصا قوله فان الخ لاصطلاحه يعني ان الخ لاصطلاحه شمل على التقريل اصطلاحه فان الكلام المحرر لا يخلو عن الخطا ويحتوي على ما ينبغي في فادة المقصود ووجه لا بد ان يكون شملا على الدلائل ان كان المدعى نظريا ويكون هذه الدلائل مودبة الى الدعوى المقصودة فمذكر التقريل اصطلاحه بعد ذكر غير مستحق في صلبنا لا يراد ان التحرير يوجد في تحرير الدعوى المحرر عن الدليل لا يوجد التقريل لانه انما هو المقصود ان تحريك لم يطق والكلام لا يكون بدون الدليل كما ينبغي لا يراد ايضا ان لو اطلق الجمع فليس فيه التقريل بل التحرير لان المراد بعد تبيين ذلك

ان تصنيف هذا الكتاب هو كتاب تصنيف في علم المنطق وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم

هذا الكتاب هو كتاب تصنيف في علم المنطق وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم وهو من كتب الحكماء المشهورين في هذا العلم

قوله تقريراً بمبانيه العينية اذ يصدق شكله على جميعها بقوله وعقد الاسلام فعولاً لانها غير هذا
انما يصح لو كان التقرير بمعنى التقرير فيكون ضافاً الى الموصوف الا ان المفعول التقرير يجوز ان يكون عقلاً
الاسلام هو المرام ويكون المعنى تقريراً على الاسلام الى تقريره باوكان يقول في وجهه لانه لا يدل الحكم
على ان المرام العقائد تقريراً وان لم يدل على انه غيرهما قوله عطف على الاسلام الخ قيل بل لا يعيد فان لم يعط
في حكم المعطوف عليه لم يعطوه بهنا يصير فعولاً سادساً الفاعل ومن المعطوف علقيل في توجيه كلامه في
انه مبني على سبيل الكوفة من جواز اقامته نظراً في مقام لفاعل مع وجود المفعول في جواز ان يكون قوله
بالاسلام سادساً الفاعل وقوله بله منصوب على المفعولية فيمخرجه الاعراب لكون المعطوف المعطوف عليه
في محل الرفع فيكون المعطوف المعطوف عليه يجب ان يكون بحيث يحد وجهه لارباب وانظر ما مره ومبانيه
الفاعل يصير احد ما ظروفاً والآخر مفعولاً بهذا العطف عجيب ثم انصوب المعطوف ان يعطف على قوله ان يراى
بكن مجازاً يحذف ان عطف على قوله اوله فله وجه صحة الا ان يقوم المعطوف عليه ليس الى المعطوف من
نسب الحاجة الانكار فلهذا واخطا نعم النسب الخفية ثم يذهبون لتقدير المعطوف بقنوات المعطوف عليه كونه
منصوباً فافهم قوله ان جعل الشيء عين الشيء الخ حقيقة ان جعل الشيء عين الشيء يعني انه لم يكن عينه قبل
ان جعله العينية بعد جعله على صيرورته عيناً بعد جعله لطين كوزاً وان لم يصلح دل على كون الحكم
بعينه فخرنا غير مطابق للواقع بحسب الطلب في مبانيه لما كان الشيء المجهول اليه غائراً للمجهول لا يصح جعله اياه معنى
لانه فيكون خيراً من المجهول غير مطابق للواقع وعلى هذا لا يرد احتمال كون المجاز في النسبة فان المصنوفية بالنسبة
هنا ايها المكون الحكم غير مطابق فلا يصح فافهم وجه ظهر قوله في السحاشية وجعل على سبيل الادعاء يقولون
قوله يصير مجازاً لغوياً مع ادنى مبالغة حيث يخرج عن المصطلح المتبصرة معطوف على الجملة الشرطية ويجعل ان
ادعاء بطل الفوات لمبالغة ويكون المجاز لغوياً يجعل المتبصرة بمعنى المصطلح فافهم معطوف على الجملة الشرطية وجعلوا
معولاً لو كان العينية اذ عاتية ليقول لمبالغة ويكون المجاز لغوياً فاجتازوا الى التوجيهات لركبة التي
عنهما الذين اسلمهم قوله فانه لا يتصور المتبصرة الخ يعني ان المتبصرة لو كانت على الحقيقة لكان لها وجود
بصرة حين جعلها لغوياً مبالغة وقوله كمن واليقين ان المتبصرة في مخرجها من المجاز فيلزم انفكاك المتبصرة

[illegible]

قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...
قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...
قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...

واورد على الحنفية انه يلزم ان يكون الاله الاله مفيدا للتوحيد فاجاب بان الشارح فيها للتوحيد انه هذا
اجواب ايضا غير مطابق لكلمات مشايخنا الكرام فان الامام الهام في الاسلام نص على اتفاق المتقول الشرعي في
وضعه لشارح وجواب مطابق ان الخطاب لم يكن في ذلك سريلا بل شركا فوجوده شرعا كان مكررا في
حقه لم يخلو بل بالايان في الشريك قال محققهم غير ايضا الى وجوده بالاستثناء ثم ذلك صار عرفا في التوحيد
في التوحيد ثم قال لعل هذا خلاف مبني على ان المركات لا استاوية عن الشافعية موضوعه لما في الخارج
وسطة بين المثبوت الخارجي والامتناع الخارجي عند حنفية موضوعه الاحكام الذميمة فلا يلزم من نفي الحكم
بالمثبوت لا امتناع الحكم بالامتناع والمثبوت لعله راد بما في الخارج ما في نفس الامر وهذا حسن ان لا يقبل
فان اطلاق موضوعه للمعاني من حيث هي الاتفاق بان يدل الكلام على الكلام المعنى الذي المعاني بآثارها
ففيقل بذلك وانه دال على المعاني على الاختلاف بين المشهور والحق فليس من لم يفرق خلاف هذا في ان
المعنى نفس النسبة لكل اختلاف في الاستثناء وانما هو في ان كلمات الاستثناء او وضعت لاحكام مخالفة لما قبلها
لما بعد ما اولا خارجا ما بعد ما جعله في حكم المسكوت كما هو عند طائفة من الحنفية او لا خارجا بحيث يثير الى ان
ما بعد ما خالف في الحكم كما هو عند حنفية في هذا خلاف مبتدأ وليس على خلاف آخر ثم قال كان المشهور مبني على
ان وقع النسبة الايجابية بوجوب النسبة السلبية وعلى العموم محققا لاشياء كما اذ قيل جاء في القوم الا ان يكون
مخرجا عن الحكم والاصل عدم المحي فليكون الاستثناء نصيا وبذلك عجا في ان هذا الايم اذا ثبت ان كلمة الاستثناء
موضوعه سلب النسبة السابقة وبعد فيه كلام ثم بعد تسليمه لا يلزم ان يكون من السلب النسبة السلبية مثبت حكم
مخالف لما يلزم للايجاب موضوعا لا يلزم من عدم الالهي صحيح الا انه لا يكون حكم المخالف
من جهة الاستثناء ولا تعلقه بل مخرج وقد يكون من النفي ايضا اثباتا بقرينة الابهة الاصلية فانهم يهتدون
كلامهم مع موضوع علم الاصول قوله علمت ان النقول ليست بحكي الكتاب بخبر تذكر لما من ان الكتاب بالعلق
بغير عن المصنفين بهذه ترقية ليدل المعاني التي لا تعلقها والافعال الدالة على المعاني اذ الكلام في كتب الفنون التي
من قبل مجموع مخلوط وغرض المصنفين بحيل ان يخلق بترتيب المعاني كما في بعض كتب العقول بترتيب الالفاظ
كما هو في مثال المقامات البحرية والديوانات بترتيب كليها ومولا اكثر فالكاتب ان عبارة عن تسمية على

قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...
قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...
قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...

قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...
قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...
قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...

قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...
قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...
قوله في التوحيد لا يخلو عن التوحيد...

[illegible][illegible]

والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه
والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه
والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه

معنى آخر فلا وجه للرد عليهم قد يرفع التناقض بان ما ذكره في المطول ذكره
على سبيل الشرح فإني شرح الرسالة على ما هو المختار عنده وفيه شيء يظهر بالتأمل ان
ان ما وقع في بعض الكتب ان مقتضى بيان العلم وفاته عن موضوعه عما منهم بان ما عين المقدمه انما هي
في ان بان لا الموثقة مقدمه العلم مقدمه الكتاب شي آخر فظهر لا بد من العلم بالشيء على شكل المقدمه مقدمه العلم
فانهم قولهم الثاني الذي الاكتشاف هو العلم الحقيقي هو الذي ليس عن حقيقة انه متصور لا غير ما من اعني بدلية
كيفية فان ارد العلم الحقيقي فقد غلط ولم يعلم حقيقة لا بعد فرض ان ارد العلم فهو من الا انه لا تنزع عنه
مير في الكتب فيهم ارد العلم الحقيقي قوله ما ذهب اليه بحلي من النظر انما الظاهر ان ارد ان كون الصورة علما
يقضي بحلي من النظر ونظر الدقيق بحكم بان العلم احوال الادراكية وحرير على فيل بان حاله لم يكن سبباً في
فوجب ان تكون مراده ايها قال في المصدر ولا يحسن بعض المتقدمين اشارة الى علم الكلام السابق لعيني ان
متعلق الغرض العلم كونه كاسا وكتب ما يحكم بحلي من النظر فان كانا حقيقة ليس العلم والمعلوم ونظر الدقيق بحكم بان
متعلق الغرض ما يتكشف بالمعلوم هو احوال فلا بد ما قيل ان ان ارد ان يكون العلم الذي هو مورد القسم في فروع
المنطق مما يتعلق بالغرض ما يحكم بنظر بحلي فهو اجل من اللابديات انه مما يتعلق بالغرض قد قال في حاشية
على الرسالة القطبية العلم الذي هو مورد قسمتي في فروع كتب المنطق ينبغي ان يكون محل في الاكتساب ان ارد
المنطق فتمسك كل من الكلام بالي عنه وذلك لا يختار الاول فنقول ان الغرض العلمي لم يتعلق به بل معلومه بحكم بان
متعلق الغرض العلمي كما سلك في الصورة ونظر حلي بل متعلق الغرض بالمعلوم فالغرض ما يتعلق بالمعلوم
كاسا وكتب ما يحكم بنظر الدقيق في العلم تلك المعلوم حقيقة بحال الادراكية فتمت في القسمين كلامه على
مرامه لعل انما هو المراد بما قال في حاشية على الرسالة القطبية يعني ان العلم الذي هو مورد قسمتي في فروع كتب المنطق بال
دخل في الاكتساب ان يكون معلومه كاسا وكتب ما يحكم بنظر الدقيق في العلم تلك المعلوم حقيقة بحال الادراكية فتمت في القسمين كلامه على
احال الادراكية انما هي احوال اما انت تراعي فاعلم ان العلم الذي هو مورد قسمتي في فروع كتب المنطق بال
حالة اخرى لا يكون ايضا مقول الادراكية با حاشية انضامية فاما انضامية بالصورة فيكون عال لا لنفس لان العلم
هو العلم اما بالنفس فبما شيان الصورة وانه كما في قول علي قال شارح البحر مدبر ان الله من مرسى الصورة

والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه
والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه
والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه

والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه
والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه
والعلم بالشيء لا يكون إلا بالعلم بالشيء الذي هو عليه

فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة

والحال الاخرى لا انه لا يقول بقاء الصورة بل ان حصوله في صورة
فقد انكشف المعلوم بها كذا حاضرا في حجة الى الحالة الاخرى قد يكون
انتماعية فان كانت الصورة في الحالة ان كانت الصورة في الحالة
الحالة قائمة بنفس كذا بقاء الصورة فان الصورة في الحالة
يوجب قيام متحد الاخرى لا يتم ان يكون الصورة قائمة في حجة
مال شارح التجديد في هذه الموجودات متقلان ههنا موجود واحد
مبدء الاكتشاف حقيقة ولكن تقول ان اتحادها بالذات بان يكون
وجودها ذاتا فانه محال كما يتضح ان اتحادها مع غريب بل كان
للصورة كذا الفصل بغير التحليل يتزعم امره في حجة على المتزعم منه بان
في شق الاول يطعن بان لا يخفى ان المتزعم منه بان يكون الاتحاد
ايضا ان الكلام فيها هو ان الاتحاد لا يكون في حجة على المتزعم منه
ليس في العالم الالهي ما هو في العالم المادي بل هو في حجة على المتزعم منه
الحالات التي بها الاتحاد امر متزعم ان الاتحاد لا يكون في حجة على المتزعم منه
يترجم كون الصورة كذا ايضا لان اتحادها مع غريب بل كان الاتحاد
من اي قوله كانت لا ان يقال ان العرض من اتحادها مع غريب بل كان الاتحاد
لجميع يصدق هو عليه بل لما يصدق هو عليه في حجة على المتزعم منه
اسرور ونعم لا شك فيه لا يتم ان يكون في حجة على المتزعم منه
ببرهان قاطع بل على المحلول هو ان يكون في حجة على المتزعم منه
الحالات التي بها الاتحاد امر متزعم ان الاتحاد لا يكون في حجة على المتزعم منه
واحدة ثم ادركنا في حجة على المتزعم منه لا يكون في حجة على المتزعم منه
مفهومها هو مبدء الاكتشاف لا شك في حجة على المتزعم منه

فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة

فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة
فان كان الوجود في الصورة لا يكون في الصورة


عن محل الموطاقي لم يكن محمولاً اشتقاقاً فيقال الصورة ذواته انتهى لا يدرب عليك من هذا الكلام لا يجوز
لا خذلاناً في الحاشي قد صرح بأن حالة عرضية للصورة وكتب المنطق مشحوناً بأن العرضي يكون خارجاً وهو بالموطاة
لا يكتفي محل الاشتقاق في فلا يقال للصورة أنه عرضي للجمعة قد صرح السيد السند وغيره من المحققين في تمثيل العرضي
فمحركاً من حيث أن محل الاشتقاق في الوجود واحد حاله ما به الحاشي فيفقد عليك إذا علم أن المقوم قالو
على اتحاد المتعارفين بخلاف الوجود والبطر صاحب الحرة الوثوق بها لكن الشيخ في تفسيره في رتبة من العلم كما
عاقلاً في حصول النوع الصحيح المتعارفين فكما هما موجودان ومعدومان واحد هما موجود والآخر معدوم على
توفيق الاتحاد فان الحكم فماده على النوع على شخص ليس الحكم على الذات بالتساوي المبدأ إلى غير تبعه في العلم
وان تم في المحل لذات لكن لا يتم في المحل العرضي فالتحاشي ان الموجود واحد حقيقة بالذات لا آخر بالتساوي
بوجه ليس ثانياً وبالعرضي يكون على علاقة خاصة بهما ينتزع العقل بآية حكيم بأنه محمولاً استعماله فيقال لا يثبت على هذا التزاع
في المشتقات قيام المبادئ ثم انه لو سلم ان المحل لا يحل على المحل بل حلول مبدء متعدي محلي
مشتقات على حلول المبادئ بالذات المتساوية لهما فلا يكون المحل ذاتي المبادئ قد سمع في ذلك المحقق صاحب الحرة
في العقل هذا في لا يكون المحل في شيء محمولاً واحد على المحل في محل محمولاً على الآخر فلا ينفع بهما ولو سلم ما جعل المحل
ثم من حلول المحل وحلول المبدء لكن يجوز ان يكون محمولاً على المحل في الآخر وحلولهما في الثالث لا يلزم ان
المشكك محمول على المتعدي فاس عليه من حمل الضمك على المتعدي ليس سبب فان المحل هناك للضامك على افراد
والضامك على ان هذا على غير محمول المتعدي على هذه اشارة ثم ما قل من ان مفهوم حالة محمول على الصورة
لا ان هذا غير صحيح فان الصورة لا يصدق عليها انها مبدء للاكتشاف فان مبدء الاكتشاف ليس
الاعادة انما الصورة شيء آخر في محلها كما شجاعة وان كفى هذا النحو المبدأ في محل وصفه كما على الآخر
شجاعة ايضاً مبدء الاكتشاف وثانياً انه لم يكن المحل عرضية للصورة حينئذ بل عرضية عرضي ثم ما جاز
ان الحالة محمولة بالاشتقاق على الصورة وتصح الصورة ذات حاله وجب ان يصح كون الصورة عالمة لان
الاشتقاق يجب محله على محل عليه المبدء اشتقاقاً فافهم ثم اعلم ان الذي رد على الحاشي انما رد على محله عرضية
في تفسيره في قول الشرح بغير هذا النفس على حالة في صفة قائمة بالمبدء وتعلق خاص معلوم هي مبدء الاكتشاف وهي

كل من الماتروديه
امر في عهدنا وعنه
الحال الامن الصورة
العلم عبارة عن
الصورة لان جعل
اختياره ان جعل
الجزء كماله في
وليب توفيقه في
بمن الحاشي الى
١٢

[illegible]

عبرتها مشائخنا المتأريدين بحالة الانجلاء وهداهو الحق عندنا وليس على شراح الجبريد كلام الا في قوله
ان الصوة حاصلة في الذهن غير قائمة به فان الحصول من ان القيام غير محمول النفس على المكان
ولم يتبين في الذهن ايضا فلا شاع فيه ايضا الا انه لا يندفع به ما قصد به نفاذ من كون شي واحد جوهر
وعرضا وان كان هو من صفاتي نفسه بافاد شخ وغيره وانما لا شاع فيه في ان العرض عرض عام يعرض بجميع الصفات
الذاتية المتشعبة منها في الخلق اما الصفة لقاثة لتي سماها علماء في بعض احوال المذكورة اما انما هي المذكورة لتي
ان حصول الصور كما في الاشياء فلا حاجتنا الى الصفة الاخرى فهي غايه السقوط لان بناء على ان سبيل
الاشياء هو حصول العلوم الذاتية لم يدل عليها ليل كيف يعلم من قال ان سبيل الاشياء حاله اخرى قد بينا
في عوشتي شرح الموقف ان الدلائل القائمة بوجود الذاتية لو تمت فلا يدل على ان الوجود الذاتية هو العلم به منها
مباك على ان العلم شي مغاير للعلوم قائمة بالذات قيا ما خارجا كقيام الشجاعة ونحوه كيف لو كان العلم نفس
العلم ان يكون العلم بالحيوان حيوانا وبالانسان انسانا وبالجمهورية جمهورية بالوجود سوادا وبالمقدار مقدارا فلا يكون
حقيقة واحدة تحتها نوعان تصور وتصديق والضرورة العقلية يشهد بخلافه فان لو وجد ان الصحيح حاكم بان العلم
حقيقة واحدة تحتها نوعان هذا ما يعطيه النظر الفكري في حفظ قوله الاشكال المذكور في اثبات تقريرات الاول ان العلم
عرض عندكم وهو متحد مع العلوم فاذا التعلق بالجوهر يكون عينه بالذات فهو جوهر ثم العرض مخففة لمقولات التسع
وغير الكيف غير صالح لان ذلك تحتها فاذن كيف فهو كيف جوهر ثم صنف في ان المحصر التسع العرض اعني ما
في الذهن فهو عرض بجميع المقولات اثباتي ان العلم بالجوهر لا يتحد بالعلوم بالذات عندكم وعلوم عندكم
كيف فهو جوهر كيف ما احببنا عليا عندكم فهو مندرج تحت المقولتين فليندرج تحت الاجناس مرتبة واحدة من غير
اياه وهذا تقريري جدي موقوف على مقدمات سلمية من العلم متحد بالذات مع العلوم انه كيف ان المقولات
اجناس على لية وتعد الاجناس مرتبة واحدة محال لا مخلص عنها الا كما في واحدة من المقدمات اثباتي ان
قولكم بالوجود الذاتية حصول الاشياء بانفسها باطل الا كان الوجود الذاتية عرضا لوجوده في محل متغير عنه
وهو الذاتية ثم هو غير مقتض للعلم بالنسبة لذاته فهو كيف تصديق سم الكيف عليه جريز ان يكون سبيل الجواهر
كيف فيكم لم ندراج شي تحت المقولتين وجب البحث في افع للتقريرات التي في فانه منع استناد ما هو العلم حقيقة لانه

[illegible][illegible]



والماتية الاخرى على غير هذا
١٢ ١٣ ١٤

وان السيد الذي لم يسن
قوله عبادتي الصورة المذمومة
منقول بحذف من نسخة
الشيخ ابن تيمية في كتابه
واحد ثبوت ان تامل
الاخصاس من قبلنا لا يفرق
ما وجدناه الخليلي في نسخة
المراد من قوله في نسخة
في نسخة اخرى في نسخة
في نسخة اخرى في نسخة

[illegible]

قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره
قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره
قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره

وفي الذم من انما يوجد بوجوده في غيره لا يترتب عليه آثاره ان ترتب عليه آثاره
وفي الذم من انما يوجد بوجوده في غيره لا يترتب عليه آثاره ان ترتب عليه آثاره
وفي الذم من انما يوجد بوجوده في غيره لا يترتب عليه آثاره ان ترتب عليه آثاره

قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره
قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره
قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره

قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره
قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره
قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره

قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره
قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره
قوله في ان لا يكون له وجود حقيقي في ذاته بل هو موجود في غيره

[illegible]

قوله في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل

منه ثم قال ما مثل ما قيل في عبارة اتم لخصوص ان لم يتبين انما جارية في العقل
 ولو لم يحصل لهوية لم يتبين علمه الا لانه لا يدرى ان حصول العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 لو لم يتبين حصول لهوية لم يتبين علمه الا لانه لا يدرى ان حصول العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 الامور الدينية فانه لا يتبين انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 فكل لهوية صالحة لان شخص متشخصا كثيرة وانما ياتي بالتعيين الخارجي في الامور الخارجية لا يتبين انما جارية في العقل
 اختلاف الوجود يتبين من اختلاف الشخص في لهوية الوجود في الحاشية شخص متشخصا في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 يتبين انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 انما يتبين بتعيين مني لكنه لا ياتي في التعيين الخارجي بل التعيين الخارجي بتعيين مني انما جارية في العقل
 مرادهم انما في موضع تامل ثم انما في كلام من جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 بالآية فيكون هي علة بهاد النفس مع الضرورة في انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 بان الاكتشاف للنفس بصورة انما هي مبدأ الاكتشاف في كون الاكتشاف في انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 كلامنا في مصداق العلم ومصداق قولنا النفس علة لئلا لا يتبين انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 لازم كون الوجود علة بالجزئية للمادية دون النفس لئلا يتبين انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 شي والاكشاف في الآخر بل هي مبدأ للمعنى انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 ثبت في كل شي انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 المقام مقام كره ثم اعلم ان شيخنا المتفوق اظهر انما جارية في العقل لا يتبين انما جارية في العقل
 هذا الصغر كجديد في مجمع النور في كل الذي في تجويف من لداع وما اجبت عنه بانه فرق بين الاعيان الخارجية
 بصورة الذمنية فان متنازع ذلك في الاول دون الثاني لانها تجردت عن الصغر وكبر سائر العوارض لخصها بالوجود
 في تمام الان كجانب في نفس المقدار الجزئي اكبر لا يمكن تجرده عن المقدار حتى لا يتصرف بصغر وكبر بل هو المقدار لخصوص
 بخلاف راع متنازع عظيم مثل في مثل هذا الصغر ضروري كذا اما احاطة الصغر الطوري ذلكما في حصوله
 مادة في الصغر لئلا يتناول كل مقداره او القوة احواله في هذا الجسم الغير المتعد بقدره في كل ما في الكتاب المعلوم

قوله في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل

قوله في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل

قوله في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل
 في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود بل على الوجود في العقل

[illegible]

[illegible]

١٣
١٣١٢
الاولى ١٤
١٩١٥
طبعة الاولى

444

اینست و
 حکایت فیض
 علوم و تحصیل
 الاختلاف و لطیف
 من کلام الله
 بی انتی و کلام
 الی یوحیه
 من قوله
 بیست بصاوت
 الخ ای الیقول
 علی علوم و
 والکذب الخ
 فرعان

عنہ و ہونہ
الام و علوم الیاد
الحالیہ مادی
تتفق نفس الام
فقط بطرف الام
نفس الام
الہ و ۱۲
قولہ غیر محصل
ای ماقبل
غیر محصل
۱۶ ۱۲
۱۶

ایں حد سما وجود
جست ہی و نایب
۵۴

علم الحامية
قوله من الخبيث
قوله مع قوله

لم يكن
ان
تقنين

الخروج الغرض من
مقصود

الحسين
وليد
الطاهر

تقریر

فیه نظر الخ و
نیز ان

11

قصص بانیان

مقصود من الاطلاق

نظر الى الذات

مبادی و اصول

لاف الموطنة

عالمی شہر

الفرق ١٢ ص

موت غنوة الطبعي

بوفی

النفي الوحدة لبعدها واما ثانيا فلان هذه مرتبة لبعدها لولم يكن احد الاصل وقومها منوهة للفتنة لبعدها
 المبهمة يكون انشوع فيها واحد السري اليه الاحكام حجة ولو لم يكن له وحدة فاني شئ يقع موضوعا ثم انه اذا لم يكن
 لها وحدة كيف يقع مقسما للاعتبار الثلاثة فان القسم بدفيه من الحد واما رابعا فلان هذه مرتبة لولم يكن في الوحدة
 مع الغير ليست متحدة في ذاتها بل في جهة تفاوتها بالكلية اتفاقا جميع الافراد كما في المبهمة حيث يطلق
 في الاول والآخر فافهم ثم الذي عند هذه الوحدة المقام ان المبهمة حيث هي التي لم يشترط فيها شئ زائد موجوده بوجود
 الافراد في محددة في انحاء الوجود افوجت الافراد انشبت عليها حيث هي نفسيتها وجودا والاعتقاد في علم
 يعتبر للعدد في موضوعه او انشبت عليها حيث انها كثر تعدت في وجودها كثيرا والاول يسمى جودا لبعدها وان
 وجودا طبيعيا فكما ان الاخوين من الجود كذلك الاخوان من العلم نحو منه سلب الجود الذي بها ذاتها الذي هو الوجود
 الكلي المستلزم من الفردية ومنه سلب يكون السلب جميع الافراد لانه لا تعدى في الوجود خارجا او جودا ولا واحدا في انفراد
 هذا الخ من الوجود لا يكون الا بانها الذات المبهمة يكون بانها جميع الافراد نحو اخر سلب الجود الذي بها عند تشخصها بخصات
 والوجود في هذا العلم متحدة فانما اتممتها ايضا فانما وجود لا يستلزم منها الاخر وانما يستلزم منها المبهمة ببعدها
 من العدم وبانها فانما لا تلي المبهمة يكون بانها جميع الافراد وانما يطبع يكون بانها فردا ايضا ثم انه لو كان في الجود
 حقا لم يكن في الجود وانه حيث هي عند ظهورها فحين بل يكون جودا لبعدها حيث هي بنفس حريج وقول ان
 نقضها سلب المبهمة حيث الاطلاق كان السلب نقض حريج وحيث جودا لبعدها حيث هي وجودا لبعدها حيث الاطلاق
 والضرورة لغير المبهمة كما بان لكل مفهوم نقض واحد له مفعول وفعله فانما تحقيق شريف غل عنه كثير من فضلاء
 واضلوا عن السبل ومنها ما قال في جوابي شرح الموت ان قسم المبهمة حيث الاطلاق هذه ايضا مما لا اليرقان
 ما يكون احصاها الاجتماع مع خصوصيات المبهمة حيث الاطلاق غير انما للاجتماع مع خصوصياتها كالمطلق
 عند خصوصها كمتبع مع محض فكيف يصح ضم القود كيف يسر احكام لمقيد اليرقان ان المقادير المبهمة حيث
 فانها افراد لان الحقيقة بما هي الصانع لانها لم يبق في غير مقاديرها متساوية في العلم الذي هو المشروطة اعني
 مورد العلم منها مطلق العلم من حيث هو الذي هو موضوع العلم بالاحكام الشائبة لافراد ثابتة في الحقيقة والاعتقاد
 للخصوصيات وانما بان المطلق العلم فلا حاجة الى التحصيل مورد العلم في نظر فان لخصها بالذات ناما للخصوصيات والذات

12 12 12

الذي ذكره الخوض ان الخوض في الكلام
في قوله لم يفرق بين
ما لا يورث القدر
فقد اورد على ذلك
على انه قد افترق
والا فلو كان كذلك
ويعني كلام الخوض
كلام الخوض ان
الخوض في الكلام
قال الخوض في
قوله لم يفرق

[illegible]

على ما هو الحق
والأمر الذي من الله
المتحقق وهو على سبيل
التفسيرية التي
مختلفة لكل من
المفسرين وبعض
من التفسيرات
الشك والتمويل

٤٢
والرحم وراعيه
المعاضدين فليس من
من الاصل حتى يتج
ان الجواب الجاهل
فما كل كلام الظن
ان الشك والرحم
ولتقدير انما يقطن
بوقع النسبة ولا
وتوهمها الى الحق
كل منها باله
بما لا توهمها الا
ان النسبة واقعة
الوليد بالواقعة
نه بعد الوعد
ان الشك
انما يخرج
فان الفرق بين

مقام و مخصوص
استاد آقا میرزا محمد
میرزا میرزا محمد
میرزا میرزا محمد
میرزا میرزا محمد

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

المراد من قوله لا يكون له وجود
في الاصل بل في الوجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود

المراد من قوله لا يكون له وجود
في الاصل بل في الوجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود

اشي كما ان المصدقين مبدأ الاشياء يصدقون في عظمها وقوله ذلك لا يكون له وجود في الاصل بل في الوجود
فان لو لم يكن له وجود في الاصل بل في الوجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود

المراد من قوله لا يكون له وجود
في الاصل بل في الوجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود

المراد من قوله لا يكون له وجود
في الاصل بل في الوجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود

المراد من قوله لا يكون له وجود
في الاصل بل في الوجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود
لان الوجود في الوجود
لا يكون له وجود

بالنسبة إلى الحاكم ثم يجر منه إلى
الامر الذي إلى الحاشية
منه في الواقعة

[illegible]

[illegible]

٢٢
 لولائي منها بهما
 ونظرا فلا حاجة الى
 ذرا ان هذا التفسير
 يصح عا ريب الامام
 لان الذي لا يفرق
 بطلان من ريب الامام
 فلا حاجة الى تعقيب الحق
 من ريب الامام لان
 الرضا لا يفرق الا
 توضيحه ١٢
 قوله في شأنه الى انه
 رد على من فرغ منه
 بلزم ثبوت الحق
 بنفسه في الوجود
 نعم في قول الحق
 قال الحق في

[illegible][illegible]

اللائحة ١٣
عن
في دورة القيام
على وود
الخارجي
في

ان قيل ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان قيل ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان قيل ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان قيل ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود

مع انه لا يتحقق له في ظرف حلا وميد فحان ذكرتم ان البعض ثبت ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
يحصل عند انقضاء الحركة الفكرية في الانقضاء عدم بل الحق في الجوانب ان لم يرد بانها وانما في ظرف
في الواقع عدم لان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
والمعلوم ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
او صوابا وان كان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
لم يثبت ان جوب في ظرف العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
في ظرف ان ريد بطلان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
الوجود بغير وجوده في نفس الامر ومقتضى وجوده في ظرف العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
يكون ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
والمعلوم ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
لما كان في من يتحقق العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
نقل عن البعض في ثباته لمقتضى ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
من ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
فصل في العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود

ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود

ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود
ان العلم بالعدم لا يثبت الا بالعلم بالوجود

[illegible][illegible]

في علم التوحيد
 مرتبة السعاده ومرتبة العلم
 ولكن في مرتبة الادب
 على منتهى السعاده
 وفي المرتبة الثانية من
 العوالم الدنيا والوجود
 والمرتبة الاولى مرتبة
 ذهنية فقط والمرتبة
 الثانية مرتبة فاضلية
 لانها عند وجودها
 الخارج والوجود
 السعاده والمرتبة
 في العلم
 انما هي النفس في
 المرتبة الثانية وادراكها

فيها العموم والخصوص
 والقاعدة بينهما ان
 لو وجد الاذن ليس على القيد
 في الترخيص في هذا الموضوع
 ما اذعنتم ان الترخيص
 يحصل من التصديق الذي
 الترخيص الان حصول الترخيص
 مؤثف على حسب الترخيص
 البينة التي كانت في
 البينة التي كانت في
 مطلوبها في اعم من
 سنة قوله لا يخفى
 والقول وما توجه اليه
 لان الموضوع في هذا
 كلام المصنف في غير
 صفة المزدان

[illegible]

[illegible]

المطلوب وهو
الذي لا ينفك
عن الوجود
في العالم
الذي هو
الوجود
الذي هو
الوجود
الذي هو
الوجود

[illegible]

١٠
 اي اطلاق التوقف
 على توقف الزمان بعد
 توقف بدو في توقف
 عليه ١٠
 حاصل في التوقف
 ان التوقف وعدمه
 في النظر والبدو
 كمال التوقف
 في النظر
 وايضا التوقف
 او فاقدا الهال
 التوقف في الفاضل
 عبارة عما يمكن

من غير كيف اطلاق التوقف على توقف الاربع الا ان مع منع كونه غير الاربع على علم بدون الا ان في مثل كثيرة
 وان في احوال اخرى صان التفسير ان المبدية ونظرة معتبرة بالقياس على انفسه خصوصه ولم يوافقون على غير الضرورة
 ضرورة بشرط الوصف فيكون حاصل التعرف لا يمكن ان يكون قد شاعرا كونه فاقدا لا بعد النظر في اوجه الدفع فان غاية الامر
 لا بد من كمال انفسه للفاقد كما اذا تبادل ما هو من التعرف علم الامكان بشرط التعرف على هذا الاحاج الى التباين على
 عدم خفاء المبدية ونظرة باختلاف الأشخاص والوقا بل كنهه ان يقال ان المعبر عدم الامكان بشرط الوصف فلا يمكن حصول
 التوقف بشرط الوصف فهو نظري دائم الوصف اذا زال هذا الوصف يصير حصوله ممكنا بدونه فهو في هذا واضح فيما ذكره شيوخنا
 ما قال في نظريته ان في القوة العنصرية ربما يحصل لبعض قد بين نظر صاحب التجربة فلم يوقف حصوله للفاقد بما هو فاق
 على نظريته ان يكون بين ما فهمه الا ان يقال وقع ذلك لفاقد للقوة السنية تمثيلا والمقصود ان في القوة العنصرية
 والتجربة ونحوها قال قوله لا يجوز ان يثبت على جواز عدم استعداده انما يجب ان يصلح ان يوجب ان التوقف الموقوف
 التعرف التوقف الحقيقي بمعنى عدم مكان التوقف بدون التوقف عليه بل التوقف الموقوف هو لا يدخل الفاعل مستند على شيوع
 هذا التوقف عند جميع فاعله فاعلا شيعا قالوا في ابطاله انما يجوز عدمه في العمل المستقلة مع اطلاق لفظ التوقف فاعله ليس هو
 لما صح بل التوقف هو العمل المحل لخال التوقف هذا المعنى شاع عن غير قولهم ادبها ولا ان المعلوم نظري يحصل
 للفاقد بل في نظر فصح خال الفاعل في التوقف لهذا الجواب على ذلك التجوز انما ذلك التجوز مستلزم لاشيوع اطلاق فان المعلوم هو
 في حصول الصلة القوة العنصرية بالحدس والفاقد في نظر قد سلم بالجواب التوقف عليها فاق التوقف جوابا على تجوز تعدد علتها قلت
 ان المعلوم ان في حيث ولا تعدد في الوجود في الازمان في حيث ان المنة فلم يكن احد الأشخاص بل في العمل المستقلة
 والحدس عند قلم توقف الجواب على جواز تعدد العمل الموقوف في مجموع ما ياتي ان العمل الحقيقي ليس في نفس النظر والتجربة
 واما لما علة ويجوز ان يكون له مقدار المشترك فاعلة تامة لمفيض هذا القدر مشترك فلم يعد له تامة كما في
 تعلق الفاعل في المعلوم وبين افراد القدر المشترك فصح ان يقال حصل النظر في حصول المعلوم ان كان العمل المستقلة
 حقيقة القدر المشترك بهذا نظر ذلك لو سقطت استناد المنة بتدبيره كثير يكون شرط العمل والقدر مشترك يقال توقف العمل
 على افراده كما يقال في المنة توقف على ما له علة في المنة فصح التوقف الحقيقي فاعله لم ينع انما هو العمل فخال الفاعل
 بان ان المناقشة في سند الاستدلال على كل خارج عن قانون المناظرة فافهم قوله التوقف عليه حقيقة انما هو العمل

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

والزعميات ١١
المؤلفات الخارجة
نوفال لمج
والصقل الحار
التي هي
التي هي

وہی کہتا ہے

[illegible]

من الذي لا يفرق بين النوعين
والذي لا يفرق بين النوعين
والذي لا يفرق بين النوعين
والذي لا يفرق بين النوعين

ان المودعي قد اشتقت فيها منة اليها ما قد يوصف في اجزاء معاندهم جوارها في الحقيقة ليس
المودعي قد اشتقت فيها منة اليها ما قد يوصف في اجزاء معاندهم جوارها في الحقيقة ليس
المودعي قد اشتقت فيها منة اليها ما قد يوصف في اجزاء معاندهم جوارها في الحقيقة ليس
المودعي قد اشتقت فيها منة اليها ما قد يوصف في اجزاء معاندهم جوارها في الحقيقة ليس

الفصل في
الاشقاق
الاشقاق في
الاشقاق في
الاشقاق في
الاشقاق في

الاشقاق في
الاشقاق في
الاشقاق في
الاشقاق في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الوجود واحد لا يتعدد
في الذاتيات والصفات

في الذاتيات والصفات
الوجود الكيفية ١٢

قوله

وانت لا تذهب الى
انفراض على الجيب
ما صله ان يستند
بالذاتيات فلتا
الوجود ١٢ ١٣ ١٤

قوله

وانت لا تذهب الى
عليك في دفع الوجود
المورد وتفرج
لا كما في البيان ١٢
والا ليس في ١٢

قوله

في الكتاب ١٢ ١٣
في ان الزمان
افترق المصنف

ثم انه اوردها اشكال من ان يكون محمول على الموضوع بالصدق لا على الوجود لا اتحاد الوجود وبين ان الموضوع بالصدق لا
يوجب الوجود لان الوجود الواحد لا ينسب شيئين ثم احسب بانها لا تتعدى الوجود بالذاتيات فانها لا تنسب
فما تضمنها الوجود بالوجود واحد بالذاتيات المحركة ككيفية واحدة متصلة غير قابلة مع ان بعضها
شديدة بعضها ضعيفة وانما متصل بغير وجود واحد في الذاتيات المتخالف بوجوه واحدة متصلة في ذاتها لا يذهب
ان الكلام في ان الذاتيات لا تتصل في الذاتيات بل في الوجود واحد وكيف يقوم امر الذاتيات كقوة
فانها كانت الذاتيات الكثيرة موجودة فلا اتحاد وان كانت متحدة بعضها موجودة وبعضها متحدة فلا اتحاد وانما
متصل الواحد فلهذا يتبع به صلا الوجود واحد لا يوجد وانما الوجود الواحد لا يتعدى الذاتيات المتخالف في ذاتها
وتلك الاجزاء اجزاء على حقيقة فليس متصل بغير وجود واحد بل بغير وجود واحد في الذاتيات المتخالف في ذاتها
فان متصل في الذاتيات بل ضرورة وحسب ما ذهب اليه الاشراقون من ان الذاتيات لا تتصل في ذاتها بل في الوجود
في جواب اشكالات ان اتحادها في الوجود حقيقة بل في الوجود حقيقة بل في الوجود حقيقة بل في الوجود حقيقة بل في الوجود
وجود واحد بالكثرة في الوجود الواحد ثم اوردها في صفة بان الاتحاد بالذاتيات فيكون وجوده بالذاتيات
وجودا شقيقا بالذاتيات فيكون متحدا مع الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها
فلا بد ان يكون مبداء اعتبارا او اياتا تحلها بالعرض في الوسط لا في الذات القام فيها بالوسط اما في الوجود واحد في ذاتها
فيكون الوجود في ذاتها بالذاتيات او في العرض في ذاتها بالذاتيات او في العرض في ذاتها بالذاتيات او في العرض في ذاتها بالذاتيات
المبدأ او بالذاتيات فيكون متحدا مع الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها
فانه ليس في الاتحاد بالعرض ان يكون في ذاتها بالذاتيات فيكون متحدا مع الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها
الوجود بالعرض في ذاتها بالذاتيات فيكون متحدا مع الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها
الذاتيات فيكون متحدا مع الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها
قوله لا بد ان يكون مبداء اعتبارا او اياتا تحلها بالعرض في الوسط لا في الذات القام فيها بالوسط اما في الوجود واحد في ذاتها
فيكون الوجود في ذاتها بالذاتيات او في العرض في ذاتها بالذاتيات او في العرض في ذاتها بالذاتيات او في العرض في ذاتها بالذاتيات
المبدأ او بالذاتيات فيكون متحدا مع الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها
فانه ليس في الاتحاد بالعرض ان يكون في ذاتها بالذاتيات فيكون متحدا مع الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها
الوجود بالعرض في ذاتها بالذاتيات فيكون متحدا مع الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها بل في الوجود واحد في ذاتها

في الكتاب ١٢ ١٣
في ان الزمان
افترق المصنف

[illegible]

قولنا يا ابي
 ابراهيم ان هذا
 القوم وانه
 الكلاض
 قولنا يا ابي
 ابراهيم ان هذا
 القوم وانه
 الكلاض
 قولنا يا ابي
 ابراهيم ان هذا
 القوم وانه
 الكلاض

قوله عن أحد المتخصصين في علم الأصول
والفصل في القبول والرد
والفصل في القبول والرد
والفصل في القبول والرد

في مسألة بوجه آخر على أن الحمل في العلم المفهوم المراد به هو السائل ثم بحث عن وجه المسألة
عن قوله بحمل الموضوع في مسألة أخرى أخرى قوله فلا يتوهم أن تقرير التوهم الأول أن العرض في الموضوع
أما ما عرض بالذات فهو ما عرض في الموضوع الثاني المسألة بوجه آخر لا يتوهم أن العرض في الموضوع
بالذات على كلا التقديرين فالعرض الثاني للموضوع عرض في الموضوع الثاني المسألة بوجه آخر لا يتوهم أن العرض في الموضوع
عن عرض الثاني في غير أن يكون العرض الثاني داخل في تعريف الموضوع فتقرير التوهم الثاني أن العرض في الموضوع قد يكون نوع
موضوع العلم نوع عرض الحمل عرض في الموضوع فقد صدق على موضوع المسألة أنه بحث عن عرض المسألة
حيث أنها في غير محل موضوع المسألة بحث موضوع قوله ذلك لأن بحثية المسألة في جواب عن التوهمين أن بحثية
مسألة تعريف الموضوع في حاصله لا يبحث فيه عن عرض المسألة حيث أنها عرض في موضوع المسألة في الموضوع أن كان
عرضا ذاتيا لغيره المسألة لكنه لم يبحث عنه لكونه عرضا ذاتيا لغيره العرض لا يبحث عنه من العرض الذاتية للموضوع
فخرج العرض الثاني المسألة بوجه آخر حيث أن العرض الثاني للموضوع المسألة ليس العرض في الموضوع بالذات
بل لا يتوهم أن العرض في الموضوع ولا يمكن معرفته حيث العرض الثاني للموضوع لثبوت الموضوع المسألة كما إذا لم يكن
المسألة عين العلم فالعرض الثاني في العلم المفهوم المراد به الحمل ثم بحث عن وجه المسألة
السائل لا يحصل من العلم بثبوت الموضوعات ثبوت المفهوم المراد به الحمل ثم بحث عن وجه المسألة
حيث أنها عرض في الموضوع حيث أنها متبقة الأعراض الذاتية للموضوع فخرج موضوع المسألة إذا كانت
موضوع العلم بغيره حيث علم أن خروج موضوع السائل المتأخر في موضوع العلم بغيره حيث علم أن ثبوت المسألة بغيره
البحث عن الأعراض الغريبة لموضوع العلم كما قيل في غيره من المعتقدين في أن البحث عن الأعراض الذاتية للموضوع
العلم نوع لا ليس العرض في الموضوع العلم لانه متبقة الأعراض الذاتية للموضوع العلم بل لا يبحث عنها لكونها
من الأعراض الذاتية للموضوع العلم وهو غير الذي يكون في بحثية محترمة أياها إلا القليل أنها لا تبحث عنها لكونها متبقة
الموضوع بغيره في قوله أياها بالنظر في إشارة بغيره البحث عن الأعراض الغريبة التي هي عرض في الموضوع
العلم نوع عرض الذاتي فان البحث عنها وان كان بحثا عن الأعراض الذاتية للموضوع وهو غير الذي يبحث عنه العلم
الذاتية بناء على أن البحث عن النوع كانه البحث عن عرض قوله لا بد من العلم بالحق في غير مخالف لما عليه في البحث

قوله في مسألة بوجه آخر
عن قوله بحمل الموضوع
أما ما عرض بالذات
بالذات على كلا التقديرين
عن عرض الثاني في غير
موضوع العلم نوع
حيث أنها في غير محل
مسألة تعريف الموضوع
عرضا ذاتيا لغيره
فخرج العرض الثاني
بل لا يتوهم أن العرض
المسألة عين العلم
السائل لا يحصل من العلم
حيث أنها عرض في الموضوع
موضوع العلم بغيره
البحث عن الأعراض
العلم نوع لا ليس
من الأعراض الذاتية
الموضوع بغيره في قوله
العلم نوع عرض ذاتي
الذاتية بناء على أن

١١١

قوله في مسألة بوجه آخر
عن قوله بحمل الموضوع
أما ما عرض بالذات
بالذات على كلا التقديرين
عن عرض الثاني في غير
موضوع العلم نوع
حيث أنها في غير محل
مسألة تعريف الموضوع
عرضا ذاتيا لغيره
فخرج العرض الثاني
بل لا يتوهم أن العرض
المسألة عين العلم
السائل لا يحصل من العلم
حيث أنها عرض في الموضوع
موضوع العلم بغيره
البحث عن الأعراض
العلم نوع لا ليس
من الأعراض الذاتية
الموضوع بغيره في قوله
العلم نوع عرض ذاتي
الذاتية بناء على أن

قوله في مسألة بوجه آخر
عن قوله بحمل الموضوع
أما ما عرض بالذات
بالذات على كلا التقديرين
عن عرض الثاني في غير
موضوع العلم نوع
حيث أنها في غير محل
مسألة تعريف الموضوع
عرضا ذاتيا لغيره
فخرج العرض الثاني
بل لا يتوهم أن العرض
المسألة عين العلم
السائل لا يحصل من العلم
حيث أنها عرض في الموضوع
موضوع العلم بغيره
البحث عن الأعراض
العلم نوع لا ليس
من الأعراض الذاتية
الموضوع بغيره في قوله
العلم نوع عرض ذاتي
الذاتية بناء على أن

البيان ١٢ ١٢ ١٢
١٢ ١٢ ١٢
مترقى وقدره
للإدعاء
مسلكاً
صنيفاً
ناتجاً
البيان ١٢ ١٢ ١٢

الذي يشك في
خلو سقي
لاشك خلاف
نفس
عوضا غير ما هو
في الموضوع
مطلقا فلا بد من
جعل قيد الموضوع
الى الذات
ان في الحصة
من قول عن قريب
اي الحصة المأخوذة فغير
عن مبنى تنقية
هذه الجوانب
١٣٠

الحاصل في الفصول
التي هي الواردات والمخرجات
في السنة المالية ١٩٨٠

الموافق لـ ١٤٢٥ هـ / ١٣٦٧ م

١١٥
تسعين في اي هذا المقسم
وقم في القسمين
وقل ان يكون الوسط
وذلك هو ما هو في
حقيقا نك الصفة
والثاني ان يكون الوسط
فقط هو ما هو في
الصفة ولا نك ان
للصفة في الاول ووجود
متعدد في وفي الثاني ووجود
واحد هو ما كانت تلك
الصفة الضمنية كالمراد
او اثر زعمه كالنوعية فان
الاثر احيات في جملة هذا
في جملة هذا في جملة هذا
الوسط في

[illegible]

قوله او اذ بالصدق انه التوجه به لا مجرد على فهمه ان كمال الصدق على الفرد ليس على الطبيعة من شئ بل على الجملة العرفية
الصدق صدق بمعنى الصحة تعريف فهم ولما قيل ان ايراد في عينه كما يكون ذكره في الاخذ المذكور لا ينافي
من التام الصدق بالذات قوله كذا في صدق الخ لخصان طاصد العوض قائم بمبدأ لا في مقتضى علم السبب الفردية
بالفهم حيث هو هذا طاهر جازم ان عوحي في الصدق على الفرد المفهوم مطلقا لا كما يصحح الذات ايضا فان الفردية
على الفرد وغير صادق على الطبيعة حيث هي كذا هو صدق ما يصحح على النوعية لا الصدق على العوض العام وكذا الفردية ما يصح
على الفرد لا الصدق على المفهوم من حيث هو بل عرض في التصحيح في العوض التي يمكن وضعها للمفهوم فافهم قوله التحقيق هو جازم
لما ذكره ابقا على ان مثال القوم وعوهم الضاحك في وسط التعجبان للتعجب ان اعتبار ان اعتبار نفس مفهومه ولا اعتبار
عرض الانسان في وسطه صلا لعدم كونه مؤصلا للضاحك اعتبارا من حيث هو مع الافراد بهذا اعتبار معروض الضاحك هو
فيكون لان ان ضاحكنا هو جازم هو ايراد القوم فافهم قوله استعلق بغيره موضوع الخ كان السبب في قوله لا يصحح الكلام
منه فافهم في تفسير العرض الذي ليس من الذات عندنا خرى بل عنده فافهم في قوله اعراض الجواز انهم من العرض
الذاتي على الافراد ١٢

[illegible][illegible]

المفسر في ح الأول
الذاتية في لا نعم
عمل كلام السمع
عمل أي التفتيح
١٢ ١٢ ١٢ ١٢
تفسير في الميراث
الافتضاء والاعلى
على قد يكون الاعلى
على لا يقع على في
الاستعمال في الكلام
ان العطف يقتضيه
بين العطف وافتقار
عليه في العطف
يراد من لفظ
المسوبة الى الذات
الاعلى في

له قول
قد عرفت ان العارضا
لها اربعين عرض
اولها الخاص عرض
والثاني باعتبار موضع
غريب باعتبار
والثالث ذاتي له
انه عرض
سطحا ١٢

۲۰ قول قدرت
انه لا یم الوهمان
لان هذا الوجه موقوف

175

على اضرع الخ منقوبة
 المشجلا لا شرط
 التي وقد بطل
 التي مولانا عبد العلي
 الثاني القول السابق
 هذا الموضع حتى السابق
 فكل من هذا ان غرق
 التي من هذا القول
 ورد الاخر من
 على الخ ١٦ ١٢
 مع قوله واما قوله
 دخل معه
 لغيره
 الى البيان ١٢ ١٣

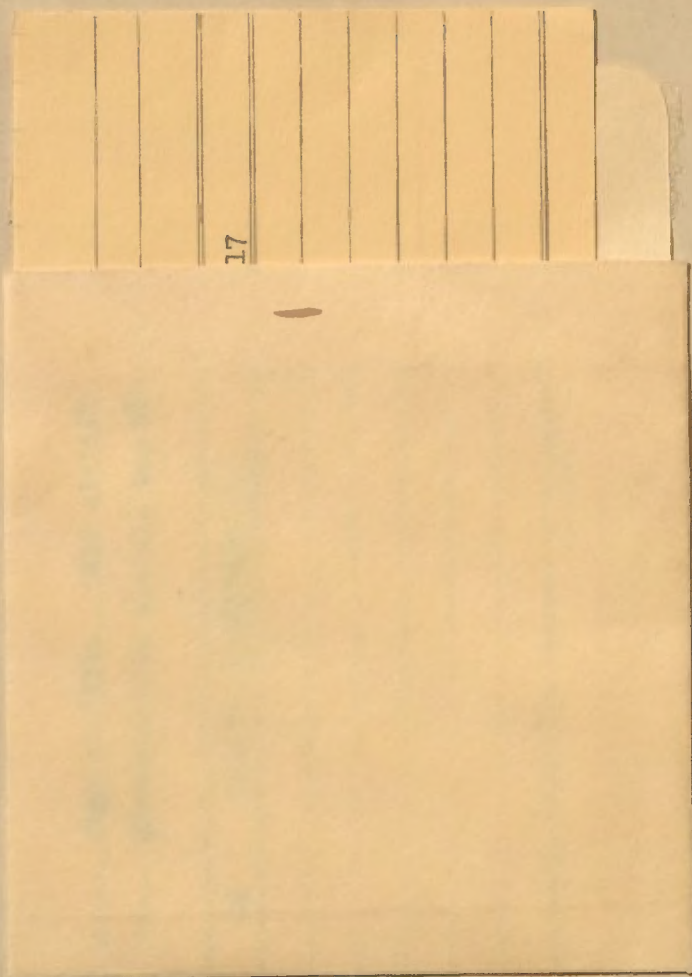
انتم تسمونها كلها اولها فادعوت في من ثم ثبوت لا بشرط شي ولا يعلم ثبوتها فكل العواض لا مخصص لها
 الاصل وكلم فالفرد من الامة لا بشرط وبين ان له مرتبة في كون العواض عرضا لارض العرض الاولى والثانية فمخرج
 فذكر قوله فادعوت بطبيعة الجنس بخصيصته بالاجنوسه خاصة فان كان الجنس بخصيصته المطلقة صالحا
 لعروض من الامة لانهما في الحقيقة واحدان لان الجنس لا يمتنع من ان يكون له خصوصية فيظهر له اصل
 لعروض من العواض الاولى لانها في صلاحية مضمونة الى صفة اقل من الجنس فانها لو كانت معروفة
 الزائد والعرض قوله سواء كان من قبل الحركة او لا يكون عقيب صرح فيما هو من قبل الحركة ولو كان منها
 للجنس فكيف يكون كل ما يصرح بان هذه العواض من العرض الاولى على سبيل التسامع بل المراد من التسامع ان تقابل
 من قبل المرجعية والفردية فافهم قوله لو سلم في اشارة الى ان لا تسلم ان العرض الاول بمعنى العرض الثاني بل بمعنى
 ما يعرض لشيء فانه من الممكن ان يصرح بان هذه من العرض الثانية على سبيل التسامع بل اللازم من ان هذه من العرض
 الاولى على سبيل التسامع وذلك بقوله في بيان ارض التي يجب بها التسمية الثانية لعلها صالحة للجنس انما هي
 للجنس لم يصرح بها فادعوت للنوع بالذات للجنس على هذا النوع والعرض بذلك يدل على نفى كونها لامة
 بالمتى الاخص من على كونها اعراضا ذاتية وقد عرفت ان ثبوتها قدس من هذه العواض الاولى
 مساحية وقد لزم من كل ما فافهم قوله فلا تسلم ان هذا مساحية اخرى لادعوت مساحية فان هذه العواض من جنس عواض ذاتية
 للجنس اذا اعتبرنا لا بشرط شي ومن جنس عواض غريبة وهي اذا اعتبرنا لا بشرط شي فقد هاهنا عرض ذاتية بسبب
 الجهة الاولى حقيقة لا بسبب ما قد عرفت في فلا نعده قوله لو سقط في الاول عن جملة المسائل التي هي في الجردان
 العواض لا تخص بل جميع افرادها مقابل فادعوت الجواب ان تلك العواض ان لم يكن مجموعها في مسائل الاخر
 مقابلة لها لكن المقابلة البتة سواء كانت جملة مسائل لم تقع مع تلك المقابلات شاملة بجميع الافراد وانما
 يتم لو كانت المقابلة تضادا او احدا فلكلها بحيث يكون شاملة مع تضاد اعداد جميع الافراد وانما الجواب ان يكون
 الجملات كذلك كقوة النفس اول مع ضدا او تضادا مع ضدا فان غير الحيوان ليس من شأنه قوة النفس فليس
 المقابلة لعدم الاستعداد للحل او الحبس وغير الحيوان ان لم يكن صالحا حيث يخصص لكنه صالح لها من حيث
 هو عنها الذي هو كجسم ليس صالحا لها حيث هو جسم فان الجسم لو حظ نفسه اعتبره خصوصية مطلقا لا



من غنیه الیوم

۱۲۱

من جملة الموصوف
١٢٠٣



81517